

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

**Qatar Central Bank**  
GOVERNOR OFFICE



مَصْرِفُ قَطْرَ الْمَرْكَزِيِّ  
مَكْتَبَةُ الْمَحَافِظِ

1117185

1117185

**تعميم رقم (أر ٢٤/٢٠١٩)**

**إلى جميع البنوك الوطنية العاملة في دولة قطر**

**تحية طيبة وبعد،**

**الموضوع: تطوير التعليمات التنفيذية لمتطلبات كفاية رأس المال**

**الدعامة الأولى والثانية**

في ضوء التعديلات الجديدة التي أدخلتها لجنة بازل على إطار بازل (٣) بشأن مخاطر الاستثمار في صناديق الاستثمار المشتركة ضمن متطلبات نسبة كفاية رأس المال بالدعامة الأولى والصادرة في ديسمبر ٢٠١٣، وبشأن إدارة مخاطر أسعار الفائدة في السجل المصرفي ضمن الدعامة الثانية الصادرة في أبريل ٢٠١٦، نرفق لكم طيه ما يلي:

١. نسخة باللغة العربية وأخرى بالإنجليزية للتعليمات التنفيذية بشأن مخاطر أسعار الفائدة/العائد.
٢. نسخة باللغة العربية وأخرى بالإنجليزية للتعليمات التنفيذية لمتطلبات رأس المال للاستثمار في صناديق الاستثمار المشتركة.

يجب على البنوك تهيئة أنظمتها الداخلية للعمل بهذه التعليمات بحيث يتم الالتزام الكامل بها في موعد أقصاه ٢٠٢٠/٦/٣٠.

1117185

1117185

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.**

  
**عبدالله بن سعود آل ثاني**  
**المحافظ**

م. ج ١٣/٢٠١٩





## مصرف قطر المركزي

التعليمات التنفيذية لمتطلبات رأس المال لاستثمارات البنوك في صناديق  
الاستثمار المشتركة

ضمن متطلبات الإصدار الثالث للجنة بازل ومجلس الخدمات المالية  
الإسلامية فيما يتعلق بالدعامة الأولى الخاصة بنسبة كفاية رأس المال  
لجميع البنوك الوطنية التجارية التقليدية والإسلامية الصادر في ٢٠١٤

## المحتويات

قائمة الاختصارات	٣
1. القسم الأول: المقدمة	٤
2. نطاق التطبيق	٤
3. منهجيات احتساب متطلبات رأس المال	٥
3.1 منهجية النظرة المفصلة LTA	٥
3.2 منهجية النظام الداخلي الأساسي للصندوق MBA	٦
3.3 المنهجية المرجعية (FBA)	٧
3.4 طريقة معاملة صندوق الاستثمار المستثمر في صندوق استثمار آخر	٧
4. تعديلات الرافعة المالية	٧
الملحق رقم ١: مثال توضيحي لاحتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر بالاعتماد على منهجية LTA	٩
الملحق رقم ٢: مثال توضيحي لاحتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر بالاعتماد على منهجية MBA	١٣
الملحق رقم ٣: مثال توضيحي لتعديلات الرافعة المالية	١٦
الملحق رقم ٤: مثال توضيحي لاحتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر مع الاستقطاعات للمؤسسات المالية	١٧

## قائمة الاختصارات

مصرف قطر المركزي	QCB
منهجية النظرة المفصلة	LTA
منهجية النظام الداخلي الأساسي للصندوق	MBA
المنهجية المرجعية	FBA
القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر	CVA
قيمة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	CCR
تكلفة الاستبدال	RC
طريقة القيمة الحالية للانكشاف	CEM
الريال القطري	QAR
اليورو	EUR
نسبة الرافعة المالية	Lvg
الموجودات المرجحة بالمخاطر	RWA
سعر الصرف الأجنبي	FX
الرأس المال العادي للبنك بالشريحة الأولى	CET1

## ١. القسم الأول: المقدمة

١. توضح هذه الورقة "متطلبات رأس المال لاستثمارات البنوك في صناديق الاستثمار" (والمشار إليها لاحقاً "بالتعليمات") الصادرة عن مصرف قطر المركزي الطريقة الجديدة لاحتساب متطلبات رأس المال لاستثمارات البنوك الوطنية (التجارية والإسلامية) في صناديق الاستثمار. تم إعداد هذه التعليمات بناءً على تعليمات بازل ٣ الصادرة عن لجنة بازل، ويجب ان تقرأ مع التعليمات التنفيذية الصادرة عن مصرف قطر المركزي لمتطلبات الإصدار الثالث للجنة بازل فيما يتعلق بالدعامة الأولى الخاصة بنسبة كفاية رأس المال لجميع البنوك الوطنية التجارية والإسلامية.
٢. تتم معاملة استثمارات البنوك في صناديق الاستثمار حالياً معاملة الاستثمارات في المؤسسات التجارية كما هو موضح في الفقرة ١٠٨ من التعليمات التنفيذية للدعامة الأولى للبنوك الوطنية التجارية والفقرة ١٣٣ من التعليمات التنفيذية للدعامة الأولى للبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف قطر المركزي. تم إعداد هذه التعليمات بهدف توضيح الطريقة لاحتساب متطلبات رأس المال المتعلقة باستثمارات البنوك في صناديق الاستثمار وحث البنوك على تحديث طريقة احتساب متطلبات رأس المال بما يتلاءم مع درجة المخاطر التي تخضع لها هذه الاستثمارات وما يعكس مستوى المخاطر في استثمارات الصناديق والرافعة المالية لهذه الصناديق.
٣. توضح الأقسام التالية العناصر الرئيسية المتعلقة باحتساب متطلبات رأس المال لاستثمارات البنوك في صناديق الاستثمار:
  - أ. القسم الثاني: نطاق التطبيق
  - ب. القسم الثالث: منهجيات احتساب متطلبات رأس المال
  - ت. القسم الرابع: تعديلات الرافعة المالية

## ٢. نطاق التطبيق

٤. تنطبق هذه التعليمات على استثمارات البنوك في جميع صناديق الاستثمار المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة. وتنطبق هذه التعليمات على جميع البنوك الوطنية التجارية والإسلامية على مستوى البنك في قطر وفروعه في الخارج وعلى مستوى المجموعة (البنك وفروعه وشركاته التابعة داخل وخارج قطر).

### ٣. منهجيات احتساب متطلبات رأس المال

٥. تتضمن هذه التعليمات تدرّج في المنهجيات المتبعة لاحتساب متطلبات رأس المال لاستثمارات البنوك في صناديق الاستثمار:

أ. المنهجية الأولى: منهجية النظرة المفصلة look through approach (والمشار إليها لاحقاً LTA): تُعتبر هذه المنهجية الأكثر تفصيلاً ويتوجب استيفاء جميع الشروط لاستخدامها. ينبغي على البنوك التي تتبع منهجية LTA استخدام أوزان المخاطر للانكشافات التابعة لصندوق الاستثمار كما لو كانت هذه الانكشافات تابعة للبنك مباشرة.

ب. المنهجية الثانية: منهجية النظام الداخلي الأساسي للصندوق mandate based approach (والمشار إليها لاحقاً MBA): تؤمن هذه المنهجية طبقة إضافية لحساسية المخاطر التي تخضع لها الاستثمارات ويمكن اتباع هذه المنهجية حين لا يستطيع البنك استيفاء جميع الشروط لاعتماد منهجية LTA. ينبغي على البنوك التي تتبع منهجية MBA استخدام أوزان المخاطر على أساس الحدود المنصوص عليها في النظام الداخلي الأساسي للصندوق أو في القوانين التي تحكم إنشاء الصندوق الصادرة عن الجهات الرسمية المختصة.

ت. المنهجية الثالثة: المنهجية المرجعية fall back approach (والمشار إليها لاحقاً FBA): يتوجب على البنوك اعتماد هذه المنهجية عند عجز البنك عن استيفاء الشروط التي تمكنه من اعتماد أي من منهجيتي LTA أو MBA. ينبغي على البنوك التي تتبع منهجية FBA باستخدام وزن مخاطر ١٢٥٠% لاستثمارات البنك في صندوق الاستثمار.

٦. يُسمح للبنوك استخدام أكثر من منهجية عند تحديد متطلبات رأس المال لاستثمار البنك في صندوق الاستثمار. وذلك على شرط أن يستوفي البنك جميع الشروط المحددة لكل منهجية على حدة (مثلاً توافر بيانات كاملة وتفصيلية تسمح له باعتماد منهجية LTA لترجيح مخاطر بعض البنود في الصندوق في حين اقتصار المعلومات المتوفرة لديه لبنود أخرى تجبره باتباع منهجية MBA لترجيح مخاطر تلك البنود).

٧. بالإضافة الى ذلك، تتضمن هذه التعليمات مبدأ التعديلات على الرافعة المالية ليعكس مستوى تأثير مخاطر المديونية في الصندوق. تتماشى التعديلات على الرافعة المالية مع تجميع الصندوق وتقوم بتصويب معدل الموجودات المرجحة بالمخاطر للصندوق مع الرافعة المالية.

#### ٣,١ منهجية النظرة المفصلة LTA

٨. تتطلب منهجية LTA من البنك استخدام أوزان المخاطر للانكشافات التابعة لصندوق الاستثمار كما لو كانت هذه الانكشافات تابعة للبنك مباشرة. تُعتبر هذه المنهجية الأكثر تفصيلاً والأكثر حساسية للمخاطر.

٩. يُسمح للبنك اعتماد منهجية LTA عند استيفاء الشروط التالية:

أ. توافر معلومات كافية لدى البنك وبشكل دوري عن الانكشافات التابعة لصندوق الاستثمار. وذلك يُعتبر مقبولاً فقط ان كانت دورية البيانات المالية التابعة للصندوق متماثلة مع دورية البيانات المالية للبنك أو متممة بدورية أعلى. هذا وعلى البيانات أن تكون تفصيلية بشكل مناسب يخول البنك احتساب جميع أوزان المخاطر للانكشافات في الصندوق.

ب. ينبغي ان تكون هذه البيانات مصادق عليها من قبل جهة خارجية مستقلة بشكل ربع سنوي.

• بالنسبة لصناديق الاستثمار داخل قطر والمؤسسة وفقاً لقانون ٢٥، ينبغي أن تكون البيانات المالية (١) مدققة بشكل سنوي أو مراجعة بشكل ربع سنوي من مراقب حسابات الصندوق، (ب) مصادق عليها من مؤسس الصندوق وأمين الاستثمار.

• بالنسبة لصناديق الاستثمار خارج قطر، ينبغي ان تكون هذه البيانات مصادق عليها من قبل جهة خارجية مستقلة تتمثل بالحافظ الأمين أو الكيان الوصي أو المدير للصندوق حسب ما هو معمول به.<sup>١</sup>

<sup>١</sup> ان التدقيق الخارجي غير مطلوب لصناديق الاستثمار خارج قطر

**عملية احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر (يتضمن الملحق رقم ١ مثالاً توضيحياً لطريقة احتساب متطلبات رأس المال لهذه الاستثمارات)**

١٠. عند اتباع منهجية LTA على البنك احتساب المبالغ المرجحة بالمخاطر للانكشافات التابعة لصندوق الاستثمار كما لو كانت هذه الانكشافات تابعة للبنك مباشرة.

١١. في حال أنه ينتج عن نشاطات الصندوق في المشتقات المالية انكشافات (أي الموجودات التابعة للعقود في المشتقات المالية)، على البنك معاملة كل من الانكشاف التابع للصندوق والانكشاف الناتج عن نشاطات الصندوق في المشتقات المالية (أي الموجودات التابعة للعقود في المشتقات المالية) وفقاً للتعليمات التنفيذية للدعم الأولي.

١٢. سوف يتم معاملة القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) لعقود المشتقات المالية التابعة للصندوق معاملة مختلفة عن تلك المدرجة في التعليمات التنفيذية للدعم الأولي. على البنوك احتساب القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر عبر ضرب مبلغ انكشافات قيمة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) بعامل ١,٥ وذلك قبل تطبيق وزن المخاطر المحدد للطرف المقابل<sup>٢</sup>

$$CCR = (RC + Add on)$$

حيث أن

RC = تكلفة الاستبدال محتسبة وفقاً لأسعار السوق لجميع عقود المشتقات ذات القيمة الموجبة

Add on = مبلغ يتم احتسابه عبر ضرب القيمة الاسمية بمعامل التحويل وذلك وفقاً لطريقة القيمة الحالية للانكشاف (CEM)

١٣. يُسمح للبنوك الاعتماد على تقديرات معتمدة من قبل جهة خارجية لاحتساب المبالغ المرجحة بالمخاطر للانكشافات التابعة لصناديق الاستثمار خارج قطر وذلك عند عدم توافر البيانات المالية للبنك للقيام بهذه الحسبة بنفسه. يتعين على البنك معاملة هذه الحالات على حدة حيث يتوجب عليه الحصول على عدم ممانعة من المصرف المركزي تخوله الاعتماد على تقديرات هذه الجهات الخارجية. في هذه الحالة، على أوزان المخاطر أن تكون أعلى بعامل ١,٢ من أوزان المخاطر التي سيتم احتسابها من قبل البنك للانكشافات التابعة لصندوق الاستثمار إذا كانت هذه الانكشافات تابعة للبنك مباشرة.<sup>٣</sup> **منهجية النظام الداخلي الأساسي للصندوق MBA**

١٤. ان المنهجية الثانية MBA تؤمن طريقة لاحتساب متطلبات رأس المال عندما يعجز البنك عن استيفاء الشروط التي تمكنه من اعتماد منهجية LTA.

١٥. عند اعتماد هذه المنهجية، بإمكانية البنوك استخدام المعلومات المتوفرة في النظام الداخلي الأساسي للصندوق أو في القوانين التي تحكم إنشاء الصندوق الصادرة عن الجهات الرسمية المختصة.

**عملية احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر (يتضمن الملحق رقم ١ مثالاً توضيحياً لطريقة احتساب متطلبات رأس المال لهذه الاستثمارات)**

١٦. يتم احتساب مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر من خلال جمع البنود التالية:

أ. الانكشافات داخل الميزانية (الموجودات في صندوق الاستثمار)

• يتم تعيين أوزان المخاطر لهذه الانكشافات على أساس ان المحفظات التابعة لها مستثمرة بأجمعها وفقاً للحدود القصوى المحددة في النظام الداخلي الأساسي للصندوق. أولاً بالموجودات التي تستوجب أعلى متطلبات رأس المال ومن ثم تدريجياً بالموجودات التي تستوجب متطلبات رأس مال أقل.

• في حال كان هناك أكثر من احتمال لتحديد وزن مخاطر للانكشاف الواحد، يتعين على البنك استخدام أقصى وزن مخاطر لهذا الانكشاف<sup>٤</sup>

<sup>٢</sup> لا يتعين على البنوك استخدام عامل ١,٥ في الحالات حيث لا يتوجب احتساب القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر. تتضمن هذه الحالات (١) العمليات مع طرف مقابل مركزي (٢) عمليات تمويل الأوراق المالية باستثناء الحالة حيث يقوم مصرف قطر المركزي بالإقرار أن انكشافات القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر الناتجة عن عمليات تمويل الأوراق المالية مادية.

<sup>٣</sup> على سبيل المثال، يخضع أي انكشاف بوزن مخاطر ٢٠% وفقاً للأسلوب المعياري لوزن مخاطر ٢٤% (١,٢ \* ٢٠%) عند الاعتماد على تقديرات الجهة الخارجية.

<sup>٤</sup> على سبيل المثال، بالنسبة لاستثمارات البنك في سندات تجارية صادرة عن شركات وغير خاضعة لأية قيود على تصنيفها الائتماني، يجب على البنك تعيين وزن مخاطر ١٥٠% لهذه الاستثمارات.

ب. الانكشافات التابعة لعقود المشتقات المالية أو الانكشافات خارج الميزانية التي تحمل وزن مخاطر وفقاً للتعليمات التنفيذية للدعامة الأولى. يتم تعيين وزن مخاطر للقيمة الاسمية لعقود المشتقات المالية أو الانكشافات خارج الميزانية وفقاً للتعليمات التنفيذية للدعامة الأولى. في الحالة حيث القيمة الاسمية لعقود المشتقات المالية غير معروفة للبنك، بإمكان البنك تقدير القيمة عبر استخدام القيمة الاسمية الكاملة المحددة في النظام الداخلي الأساسي للصندوق.

ت. قيمة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) والقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) لعقود المشتقات المالية التابعة للصندوق. يتم احتساب قيمة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) وفقاً لطريقة القيمة الحالية للانكشاف (CEM) التي تتضمن تكلفة الاستبدال RC ومعامل التحويل (add-on). في الحالة حيث تكلفة الاستبدال غير معروفة للبنك، يتم احتساب مبلغ انكشافات قيمة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) عبر الاعتماد على القيمة الاسمية كبديل لتكلفة الاستبدال. في الحالة حيث معامل التحويل غير معروف للبنك، يتم استخدام أقصى معامل تحويل ١٥% (كما ورد في الفقرة ١٢٠ من التعليمات التنفيذية للدعامة الأولى للبنوك الوطنية التجارية والفقرة ١٤٤ من التعليمات التنفيذية للدعامة الأولى للبنوك الإسلامية). سوف يتم معاملة القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) لعقود المشتقات المالية التابعة للصندوق معاملة مختلفة عن تلك المدرجة في التعليمات التنفيذية للدعامة الأولى. على البنوك احتساب القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر عبر ضرب مبلغ انكشافات قيمة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) بعامل ١,٥ وذلك قبل تطبيق وزن المخاطر المحدد للطرف المقابل<sup>٥</sup>.

### ٣,٣ المنهجية المرجعية (FBA)

١٧. يتوجب على البنوك اعتماد هذه المنهجية عند عجز البنك عن استيفاء الشروط التي تمكنه من اعتماد أي من منهجيتي LTA أو MBA. ينبغي على البنوك التي تتبع منهجية FBA باستخدام وزن مخاطر ١٢٥٠% لاستثمارات البنك في صندوق الاستثمار.

### ٣,٤ طريقة معاملة صندوق الاستثمار المستثمر في صندوق استثمار آخر

١٨. لو كان البنك مستثمراً في صندوق وجزء من هذا الصندوق مستثمر في صندوق استثمار آخر (صندوق ب)، بإمكانية البنك اعتماد أي من الثلاث منهجيات لاحتساب أوزان المخاطر للاستثمار في الصندوق الثاني (أي استثمار الصندوق أ في الصندوق ب) وذلك على شرط استيفاء الشروط التي تمكنه من اعتماد هذه المنهجيات. ولو كان جزء من الصندوق ب مستثمراً أيضاً في صندوق استثمار آخر صندوق ج (أي أن جزء من الصندوق أ مستثمر في صندوق ب وجزء من صندوق ب مستثمر في صندوق ج وما بعده) يُسمح للبنك اعتماد منهجية LTA على شرط أن هذه المنهجية اعتمدت أيضاً عند احتساب أوزان المخاطر للاستثمار في الصندوق ب (أي الصندوق الذي سبق). خلافاً لذلك، يتوجب على البنك اعتماد منهجية FBA.

## ٤. تعديلات الرافعة المالية

١٩. يتم تعريف الرافعة المالية (Lvg) لصندوق الاستثمار على انها نسبة إجمالي موجودات الصندوق على إجمالي حقوق الملكية في الصندوق. يتم تطبيق تعديلات الرافعة المالية عند اعتماد منهجيتي LTA و MBA فقط.

٢٠. عند اعتماد منهجية LTA يكون لدى البنك بيانات كافية لاحتساب نسبة الرافعة المالية لصندوق الاستثمار. اما بالنسبة لمنهجية MBA، على البنك استخدام النسبة الأقصى للرافعة المالية المحددة في النظام الداخلي الأساسي للصندوق أو في القوانين التي تحكم إنشاء الصندوق الصادرة عن الجهات الرسمية المختصة.

<sup>٥</sup> لا يتعين على البنوك استخدام عامل ١,٥ في الحالات حيث لا يتوجب احتساب القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر. تتضمن هذه الحالات (١) العمليات مع طرف مقابل مركزي (٢) عمليات تمويل الأوراق المالية باستثناء الحالة حيث يقوم مصرف قطر المركزي بالإقرار أن انكشافات القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر الناتجة عن عمليات تمويل الأوراق المالية مادية.



٢١. عند احتساب متطلبات رأس المال لاستثمارات البنوك في صناديق الاستثمار ، على البنك تطبيق تعديلات الرافعة المالية على معدل الموجودات المرجحة بالمخاطر للصندوق بحد أقصى ١٢٥٠% (يتضمن الملحق رقم ٣ مثلاً توضيحاً لطريقة احتساب متطلبات رأس المال لهذه الاستثمارات)

٢٢. على البنك احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر للصندوق على النحو التالي:

$$RWA_{investment} = AvgRW_{fund} * Lvg * Equity Investment$$

حيث أن

$$RWA_{investment} = \text{الموجودات المرجحة بالمخاطر لاستثمار البنك في الصندوق}$$

$$RWA_{fund} = \text{الموجودات المرجحة بالمخاطر لانكشافات الصندوق محتسبة وفقاً لمنهجية LTA أو MBA} .$$

$AvgRW_{fund}$  = معدل الموجودات المرجحة بالمخاطر لانكشافات الصندوق محتسب على أساس قسمة الموجودات المرجحة بالمخاطر لانكشافات الصندوق على إجمالي الموجودات في صندوق الاستثمار  $Lvg$  = الرافعة المالية وهي نسبة إجمالي الموجودات الصندوق على إجمالي حقوق الملكية في صندوق الاستثمار

$Equity investment$  = استثمارات حقوق الملكية محتسبة على أساس ضرب إجمالي حقوق الملكية في صندوق الاستثمار بنسبة البنك من إجمالي الأسهم

الملحق رقم ١: مثال توضيحي لاحتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر بالاعتماد على منهجية LTA

مثال رقم ١: صندوق استثمار يتمتع بالخصائص التالية:

- نسبة البنك ٢٠% من إجمالي أسهم صندوق الاستثمار
- الميزانية العمومية لصندوق الاستثمار:

رق	الميزانية العمومية لصندوق الاستثمار
	<b>الموجودات</b>
١٠	النقد
٣٠	سندات حكومة قطر
٤٠	سندات حكومية مقومة باليورو (مصنفة A+ to A-)
	<b>الالتزامات</b>
٥	أوراق الدفع
	<b>حقوق الملكية</b>
٧٥	الأسهم

- يقوم صندوق الاستثمار بالاعتماد على عقود العملة الأجلة (للريال القطري واليورو) كأداة للتحوط من مخاطر العملة الأجنبية لكامل قيمة انكشاف العملة الأجنبية (أي أن القيمة الاسمية لهذه العقود تساوي ٤٠ ر.ق). هذه العقود متوسطة الأجل (الأجل المتبقي سنة ونصف) تتم مع بنك مصنف A وقيمتها السوقية الحالية تساوي ٢٥ ر.ق.

- نسبة الرافعة المالية لصندوق الاستثمار (Lvg) =  $1,07 = 75 \div 80$

#### عملية احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر

- سوف يتم احتساب أوزان المخاطر للانكشافات داخل الميزانية البالغ قيمتها ٨٠ ريال قطري (١٠ + ٣٠ + ٤٠) وفقاً للأوزان المحددة في التعليمات التنفيذية للدعامة الأولى:

○ النقد - وزن مخاطر صفر%

○ سندات حكومة قطر - صفر%

○ السندات الحكومية المقومة باليورو (مصنفة A+ to A-) - وزن مخاطر ٢٠%

- سوف يتم احتساب قيمة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) والقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA).

○ إن معامل التحويل لعقود العملة الأجنبية المتوسطة الأجل (سنة ونصف) يساوي ٥%.

○ إن وزن المخاطر لبنك مصنف A ٥٠%

○  $RWA_{CCR} = (25 \text{ ر.ق.} + 40 \text{ ر.ق.} * 50\%) * 50\% = 13,5$

○ إن القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر تساوي (٢٥ ر.ق. + ٤٠ ر.ق. \* ٥%) \* ١,٥ = ٤٠,٥

$$= \text{Equity Investment} * Lvg * AvgRW_{fund} = RWA_{investment}$$

$$= \text{Equity Investment} * Lvg * \frac{RWA_{CVA} + RWA_{CCR} + RWA_{bonds} + RWA_{cash}}{\text{Total Assets}_{fund}}$$

$$\text{رق. ١٢,٤} = (75 * 20\%) * 1,07 * \frac{\text{رق. ٤٠,٥} + 13,5 + (40 * 20\%) + (30 * \text{صفر}\%) + (10 * \text{صفر}\%) }{80 \text{ ر.ق.}}$$

٨٠ ر.ق.

حيث أن

$$RWA_{investment} = \text{الموجودات المرجحة بالمخاطر لاستثمار البنك في الصندوق}$$

$$AvgRW_{fund} = \text{معدل الموجودات المرجحة بالمخاطر لانكشافات الصندوق محتسب على أساس قسمة الموجودات المرجحة بالمخاطر لانكشافات الصندوق على إجمالي الموجودات في صندوق الاستثمار}$$

$$RWA_{cash} = \text{الموجودات المرجحة بالمخاطر للنقد}$$

$$RWA_{bonds} = \text{الموجودات المرجحة بالمخاطر للسندات الحكومية}$$

$$RWA_{CCR} = \text{الموجودات المرجحة بالمخاطر لقيمة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل} = RWA_{CVA} = \text{الموجودات المرجحة بالمخاطر للقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر}$$

$$Total\ assets_{fund} = \text{إجمالي موجودات الصندوق}$$

$$Lvg = \text{نسبة إجمالي موجودات الصندوق على إجمالي حقوق الملكية في صندوق الاستثمار}$$

$$Equity\ investment = \text{استثمار حقوق الملكية محتسب على أساس ضرب إجمالي حقوق الملكية في صندوق الاستثمار بنسبة البنك من إجمالي الأسهم}$$

مثال رقم ٢: صندوق استثمار يتمتع بالخصائص التالية:

- نسبة البنك ٢٠% من إجمالي أسهم صندوق الاستثمار
- الميزانية العمومية لصندوق الاستثمار:

رق	الميزانية العمومية لصندوق الاستثمار
	<b>الموجودات</b>
١٠	النقد
٢٠	سندات حكومة قطر
٢٥	سندات حكومية مقومة باليورو (مصنفة A+ to A-)
١٠	سندات تجارية (مصنفة A+ to A-)
١٥	أسهم في شركات تجارية – مدرجة
	<b>الالتزامات</b>
٥	أوراق الدفع Notes Payable
	<b>حقوق الملكية</b>
٧٥	الأسهم

- يقوم صندوق الاستثمار بالاعتماد على عقود العملة الآجلة (للريال القطري واليورو) كأداة للتحوط من مخاطر العملة الأجنبية لكامل قيمة الانكشاف (أي أن القيمة الاسمية لهذه العقود تساوي ٢٥ ر.ق). هذه العقود متوسطة الأجل (الأجل المتبقي سنة ونصف) تتم مع بنك مصنف A وقيمتها السوقية الحالية تساوي ١٥ ر.ق.
- نسبة الرافعة المالية لصندوق الاستثمار (Lvg) =  $80 \div 75 = 1,07$

#### عملية احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر

- سوف يتم احتساب أوزان المخاطر للانكشافات داخل الميزانية البالغ قيمتها ٨٠ ريال قطري (١٠+٢٠+٢٥+١٥) وفقاً للأوزان المحددة في التعليمات التنفيذية للدعامة الأولى:
  - النقد – وزن مخاطر صفر%
  - سندات حكومة قطر - صفر%
  - السندات الحكومية المقومة باليورو (مصنفة A+ to A-) - وزن مخاطر ٢٠%
  - السندات التجارية (مصنفة A+ to A-) - وزن مخاطر ٥٠%
  - الأسهم في الشركات التجارية المدرجة – وزن مخاطر ١٠٠%
- سوف يتم احتساب قيمة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) والقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA).
  - إن معامل التحويل لعقود العملة الأجنبية الآجلة المتوسطة الأجل (سنة ونصف) يساوي ٥%.
  - إن وزن المخاطر لبنك مصنف A ٥٠%
  - $RWA_{CCR} = (10 \text{ ر.ق} + 25 \text{ ر.ق} * 50\%) * 50\% = 8,1$
  - إن القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر تساوي (١٥ ر.ق + ٢٥ ر.ق \* ٥%) \* ١,٥ = ٢٤,٣

$$\begin{aligned} &= \text{Equity Investment} * \text{Lvg} * \text{AvgRW}_{\text{fund}} = \text{RWA}_{\text{investment}} \\ &= \text{Equity Investment} * \text{Lvg} * \frac{\text{RWA}_{\text{CVA}} + \text{RWA}_{\text{CCR}} + \text{RWA}_{\text{Equity}} + \text{RWA}_{\text{bonds}} + \text{RWA}_{\text{cash}}}{\text{Total Assets}_{\text{fund}}} \\ &= (95 * \%20) * 1,07 * \frac{24,3 + 8,1 + (\%100 * 15) + (\%50 * 10) + (\%20 * 25) + (\%0 * 20) + (\%0 * 10)}{80} \\ &= 11,5 \text{ ر.ق} \end{aligned}$$

## الملحق رقم ٢: مثال توضيحي لاحتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر بالاعتماد على منهجية MBA

مثال رقم ١: صندوق الاستثمار الذي تم عرضه في الملحق ١ مثال رقم ١ يتمتع بالخصائص التالية:

- ذكر في النظام الداخلي الأساسي للصندوق أنه يُسمح للصندوق الاستثمار في النقد بنسبة ١٠% والاستثمار في السندات الحكومية الصادرة عن دولة قطر بنسبة ٤٠% والاستثمار في سندات حكومية مقومة باليورو بنسبة ٥٠%.
- بالإضافة الى امكانية الصندوق بالتعامل بالنقد والاستثمار في السندات الحكومية، يسمح النظام الداخلي الأساسي للصندوق باستخدام عقود العملة الآجلة (للريال القطري واليورو) كأداة للتحوط من مخاطر العملة الأجنبية لكامل قيمة الانكشاف (أي أن القيمة الاسمية لهذه العقود تساوي ٥٠ ر.ق).
- ذكر في النظام الداخلي الأساسي للصندوق أن النسبة القصوى للرافعة المالية هي ١,٠٥
- نسبة البنك ٢٠% من إجمالي أسهم صندوق الاستثمار بقيمة ١٩ ر.ق

### عملية احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر

- يجب أن يفترض البنك ان الصندوق يتعامل بالحدود القصوى للاستثمارات المسموحة في نظامه الداخلي والتي يتوجب على أساسها احتساب وزن مخاطر لكل أصل وذلك وفقاً للأوزان المحددة في التعليمات التنفيذية للدعامة الأولى.

○ النقد – وزن مخاطر صفر%

○ سندات حكومة قطر - صفر%

- السندات الحكومية المقومة باليورو-وزن مخاطر ١٥٠% (يتم استخدام أقصى وزن للمخاطر علماً بعدم وجود أية قيود على التصنيف الائتماني للسندات في النظام الداخلي للصندوق)

- ان الصندوق يتعامل بالحد الأقصى لمراكز المشتقات المالية (بقيمة اسمية ٥٠ ر.ق) وذلك للتحوط من مخاطر العملة الأجنبية لكامل قيمة الانكشاف. سوف يتم احتساب قيمة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) والقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA).

○ سوف يتم استخدام معامل التحويل الأقصى لعقود العملة الأجنبية الآجلة الذي يساوي ٧,٥% وذلك لأن تاريخ استحقاق العقود غير معروف للبنك

○ سوف يتم اعتماد القيمة الاسمية الكاملة أي ٥٠ ر.ق كبديل لتكلفة الاستبدال وذلك لأن تكلفة الاستبدال غير معروفة للبنك

○ سوف يتم استخدام أقصى وزن مخاطر محدد لبنك كطرف مقابل والذي يساوي ١٥٠% علماً بعدم وجود أية قيود على التصنيف الائتماني للطرف المقابل في النظام الداخلي للصندوق.

$$○ RWA_{CCR} = (٥٠ \text{ ر.ق} + ٥٠ \text{ ر.ق} * ٧,٥\%) * ١٥٠\% = ٨٠,٦$$

○ إن القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر تساوي (٥٠ ر.ق + ٥٠ ر.ق \* ٧,٥%) \* ١,٥ = ٨٠,٦

$$= \text{Equity Investment} * Lvg * AvgRW_{fund} = RWA_{investment}$$

$$= \text{Equity Investment} * Lvg * \frac{RWA_{CVA} + RWA_{CCR} + RWA_{bonds} + RWA_{cash}}{\text{Total Assets}_{fund}}$$

$$\frac{(١٠ \text{ ر.ق} * \text{صفر}\%) + (٤٠ \text{ ر.ق} * \text{صفر}\%) + (٥٠ \text{ ر.ق} * ١٥٠\%) + (٨٠,٦ \text{ ر.ق} + ٨٠,٦ \text{ ر.ق})}{١٠٠ \text{ ر.ق}} * ١,٠٥ * ١٩ = ٤٧,٢٥ \text{ ر.ق}$$

مثال رقم ٢: صندوق الاستثمار الذي تم عرضه في الملحق ١ مثال رقم ٢ يتمتع بالخصائص التالية:

- تُذكر في النظام الداخلي الأساسي للصندوق أنه يُسمح للصندوق بالاستثمار في النقد بنسبة ١٠% والاستثمار في السندات الحكومية الصادرة عن دولة قطر بنسبة ٢٠% والاستثمار في سندات حكومية مقومة باليورو بنسبة ٣٠% وسندات تجارية بنسبة ٢٠% وأسهم بنسبة ٢٠%.
- بالإضافة إلى إمكانية الصندوق بالتعامل بالنقد والاستثمار في السندات الحكومية، يسمح النظام الداخلي الأساسي للصندوق باستخدام عقود العملة الآجلة (للريال القطري واليورو) كأداة للتحوط من مخاطر العملة الأجنبية لكامل قيمة الانكشاف (أي أن القيمة الاسمية لهذه العقود تساوي ٣٠ ر.ق).
- تُذكر في النظام الداخلي الأساسي للصندوق أن النسبة الأقصى للرافعة المالية هي ١,٠٥
- نسبة البنك ٢٠% من إجمالي أسهم صندوق الاستثمار بقيمة ١٩ ر.ق

#### عملية احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر

- يجب أن يفترض البنك أن الصندوق يتعامل بالحدود القصوى للاستثمارات المسموحة في نظامه الداخلي والتي يتوجب على أساسها احتساب وزن مخاطر لكل أصل وذلك وفقاً للأوزان المحددة في التعليمات التنفيذية للدعامة الأولى.

- النقد - وزن مخاطر صفر%
- سندات حكومة قطر - صفر%
- السندات الحكومية المقومة باليورو - وزن مخاطر ١٥٠% (يتم استخدام أقصى وزن للمخاطر علماً بعدم وجود أية قيود على التصنيف الائتماني للسندات في النظام الداخلي للصندوق)
- السندات التجارية - وزن مخاطر ١٥٠% (يتم استخدام أقصى وزن للمخاطر علماً بعدم وجود أية قيود على التصنيف الائتماني للسندات في النظام الداخلي للصندوق)
- الأسهم - وزن مخاطر ١٥٠% (يتم استخدام أقصى وزن للمخاطر للأسهم غير المدرجة)
- ان الصندوق يتعامل بالحد الأقصى لمراكز المشتقات المالية (بقيمة إسمية ٣٠ ر.ق) وذلك للتحوط من مخاطر العملة الأجنبية لكامل قيمة الانكشاف. سوف يتم احتساب قيمة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) والقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA).
- سوف يتم استخدام معامل التحويل الأقصى لعقود العملة الأجنبية الآجلة الذي يساوي ٧,٥% وذلك لأن تاريخ استحقاق العقود غير معروف للبنك
- سوف يتم اعتماد القيمة الإسمية القصوى أي ٣٠ ر.ق كبديل لتكلفة الاستبدال وذلك لأن تكلفة الاستبدال غير معروفة للبنك
- سوف يتم استخدام أقصى وزن مخاطر محدد لبنك كطرف مقابل والذي يساوي ١٥٠% علماً بعدم وجود أية قيود على التصنيف الائتماني للطرف المقابل في النظام الداخلي للصندوق.
- $RWA_{CCR} = (٣٠ \text{ ر.ق} + ٣٠ \text{ ر.ق} * ٧,٥\%) * ١٥٠\% = ٤٨,٤$
- إن القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر تساوي  $(٣٠ \text{ ر.ق} + ٣٠ \text{ ر.ق} * ٧,٥\%) * ١,٥ = ٤٨,٤$

$$\begin{aligned} &= \text{Equity Investment} * \text{Lvg} * \text{AvgRW}_{\text{fund}} = \text{RWA}_{\text{investment}} \\ &= \text{Equity Investment} * \text{Lvg} * \frac{\text{RWA}_{\text{CVA}} + \text{RWA}_{\text{CCR}} + \text{RWA}_{\text{bonds}} + \text{RWA}_{\text{cash}}}{\text{Total Assets}_{\text{fund}}} \\ &19 * 1,05 * \frac{48,4 + 48,4 + (\%100 * 20) + (\%100 * 20) + (\%100 * 30) + (\%20 * \text{صفر}) + (\%10 * \text{صفر})}{80} \\ &= 40,35 \text{ ر.ق} \end{aligned}$$



الملحق رقم ٣: مثال توضيحي لتعديلات الرافعة المالية

صندوق استثمار ذو اجمالي موجودات بقيمة ١٠٠ ريال قطري يتمتع بالخصائص التالية:

- يتعامل بأدوات دين تجارية
- مستوى المديونية عالي حيث قيمة الأسهم ٥ والديون ٩٥ ونسبة الرافعة المالية تساوي ٢٠ (١٠٠ ÷ ٥)

سيناريو ١:

رق	صندوق استثمار يتعامل بأدوات دين تجارية ذات تصنيف ائتماني منخفض
١٠	الموجودات النقد
٢٠	سندات تجارية (مصنفة A+ to A-)
٣٠	سندات تجارية (مصنفة BBB+ to BB-)
٤٠	سندات تجارية (مصنفة دون BB-)

عملية احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر

$$\text{AvgRW}_{\text{fund}} = \frac{١٠ \text{ ر.ق.} * ٠\% + ٢٠ \text{ ر.ق.} * ٥٠\% + ٣٠ \text{ ر.ق.} * ١٠٠\% + ٤٠ \text{ ر.ق.} * ١٥٠\%}{١٠٠ \text{ ر.ق.}}$$

$$\text{AvgRW}_{\text{fund}} = ١٠٠\%$$

عند تطبيق تعديلات الرافعة المالية البالغة ٢٠ على معدل الموجودات المرجحة بالمخاطر للصندوق ينتج عن ذلك وزن مخاطر يساوي ٢٠٠% لهذا الصندوق الذي يتمتع بمديونية عالية انما قد تم تحديد سقف بحد أعلى ١٢٥٠% لوزن المخاطر المحتسب بعد تطبيق التعديلات.

سيناريو ٢:

رق	صندوق استثمار يتعامل بأدوات دين تجارية ذات تصنيف ائتماني عالي
٥	الموجودات النقد
٧٥	سندات تجارية (مصنفة AAA to AA-)
٢٠	سندات تجارية (مصنفة A+ to A-)

عملية احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر

$$\text{AvgRW}_{\text{fund}} = \frac{٥ \text{ ر.ق.} * ٠\% + ٧٥ \text{ ر.ق.} * ٢٠\% + ٢٠ \text{ ر.ق.} * ٥٠\%}{١٠٠ \text{ ر.ق.}}$$

$$\text{AvgRW}_{\text{fund}} = ٢٥\%$$

عند تطبيق تعديلات الرافعة المالية البالغة ٢٠ على معدل الموجودات المرجحة بالمخاطر للصندوق ينتج عن ذلك وزن مخاطر يساوي ٥٠٠% لهذا الصندوق.

تُظهر هذه الأمثلة ان السرعة التي يبلغ فيها وزن مخاطر الصندوق السقف المحدد ١٢٥٠% تعتمد على مستوى المخاطر التابعة للموجودات في الصندوق (كما هو مبين في مبالغ معدل الموجودات المرجحة بالمخاطر للصندوق). فإن صندوق بمستوى مخاطر عالي (١٠٠% معدل الموجودات المرجحة بالمخاطر للصندوق) يصل الى السقف المحدد ١٢٥٠% بسرعة أكبر مع نسبة رافعة مالية ١٢,٥x في حين أن صندوق بمستوى مخاطر منخفض (٢٥% معدل الموجودات المرجحة بالمخاطر للصندوق) يصل الى هذا السقف مع نسبة رافعة مالية ٥,٠x.

الملحق رقم ٤: مثال توضيحي لاحتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر مع الاستقطاعات للمؤسسات المالية

صندوق استثمار يتمتع بالخصائص التالية:

- نسبة البنك ٢٠% من إجمالي أسهم صندوق الاستثمار بقيمة ١٠٠ ر.ق
- الميزانية العمومية لصندوق الاستثمار:

رق	الميزانية العمومية لصندوق الاستثمار
	<b>الموجودات</b>
٢٠	النقد
٥٠	استثمار في أدوات الرأس المال العادي للمؤسسة المالية أ (مصنفة AAA to
٧٥	(AA-
١٥٠	استثمار في أدوات الرأس المال العادي للمؤسسة المالية ب (مصنفة AAA to
٢٣٠	(AA-
	سندات حكومية (مصنفة AAA)
	سندات حكومية (مصنفة A)
٢٥	<b>الالتزامات</b>
	أوراق الدفع
٥٠٠	<b>حقوق الملكية</b>
	الأسهم

- الرأس المال العادي للبنك بالشريحة الأولى (CET1) = ١٠٠٠ ر.ق
- يمتلك البنك أقل من ١٠% من رأس المال المصدر على شكل أسهم عادية للمؤسسة المالية أ والمؤسسة المالية ب
- إجمالي الاستثمارات في حقوق ملكية المؤسسات المالية = ١٢٥
- الحد ١٠% من الرأس المال العادي للبنك بالشريحة الأولى (CET1) = ١٠% \* ١٠٠٠ = ١٠٠

#### عملية احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر

- التجاوز عن نسبة ١٠% من الرأس المال العادي للبنك بالشريحة الأولى (CET1) = ٢٥
- يتوجب على البنك استقطاع هذا المبلغ من رأس مال البنك ولا يتوجب عليه احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر لهذا المبلغ.
- رأس المال المتبقي بعد الاستقطاع = ١٢٥ - ٢٥ = ١٠٠
- يتم توزيع رأس المال المتبقي بعد الاستقطاع على الاستثمارات ويتم احتساب أوزان المخاطر بطريقة تناسبية كما يلي:

○ المؤسسة المالية أ: نسبة الاستثمار من إجمالي الاستثمارات في حقوق ملكية المؤسسات المالية  
 $(١٢٥ \div ٥٠) * \text{رأس المال المتبقي بعد الاستقطاع} = ٤٠\% * ١٠٠ = ٤٠$

○ المؤسسة المالية ب: نسبة الاستثمار من إجمالي الاستثمارات في حقوق ملكية المؤسسات المالية  
 $(١٢٥ \div ٧٥) * \text{رأس المال المتبقي بعد الاستقطاع} = ٦٠\% * ١٠٠ = ٦٠$

- سوف يتم احتساب أوزان المخاطر للانكشافات داخل الميزانية وفقاً للأوزان المحددة في التعليمات التنفيذية للدعامة الأولى:

○ النقد – وزن مخاطر صفر%

○ السندات الحكومية (المصنفة AAA) – وزن مخاطر صفر%

- السندات الحكومية (المصنفة A) – وزن مخاطر ٢٠%
- الاستثمارات المالية المدرجة في حقوق الملكية في المؤسسة المالية – وزن مخاطر ١٠٠%

$$\text{Equity Investment} * \text{Lvg} * \text{AvgRW}_{\text{fund}} = \text{RWA}_{\text{investment}}$$

$$= \frac{\text{RWA}_{\text{bonds}} + \text{RWA}_{\text{equity inv}} + \text{RWA}_{\text{cash}}}{\text{Total Assets}_{\text{fund}}} = \text{AvgRW}_{\text{fund}}$$

$$\frac{\text{٢٠ ر.ق. * صفر}(\%) + (\text{٤٠ ر.ق. * ١٠٠}(\%)) + (\text{٦٠ ر.ق. * ١٠٠}(\%)) + (\text{١٥٠ * صفر}(\% * ٢٣.٢٠\%))}{\text{٥٠٠ ر.ق.}} = \text{٢٩,٢} \%$$

$$١,٠٥ = ٥٠٠ \div ٥٢٥ = \text{Lvg}$$

$$٦٧٥ = ٢٥ - ١٠٠ = \text{Equity investment}$$

$$٢٢,٩ = ٧٥ * ١,٠٥ * \text{٢٩,٢} \% = \text{RWA}_{\text{investment}}$$

<sup>٦</sup> يتوجب على البنك خصم مبلغ ٢٥ ر.ق من الرأس المال العادي للبنك بالشريحة الأولى والمبلغ المتبقي لاحتساب أوزان المخاطر يصبح ٧٥ بدلاً من ١٠٠



## مصرف قطر المركزي

التعليمات التنفيذية بشأن إدارة مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز  
المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة (السجل المصرفي)

ضمن إرشادات تطبيق الدعامة الثانية لمقررات لجنة بازل لكفاية رأس  
المال (ICAAP) الصادرة من مصرف قطر المركزي في ٢٠١٦

## المحتويات

قائمة الاختصارات	٣
أولاً: المقدمة	٤
ثانياً: الغرض من التعليمات	٤
ثالثاً: نطاق التطبيق	٤
رابعاً: المفاهيم العامة لمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة	٤
خامساً: المبادئ التي يجب على البنوك اتباعها بالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة (IRRBB/ PRRBB)	٥
سادساً: منهجية احتساب متطلبات رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر أسعار الفائدة/العائد	١٢
منهجية احتساب التغير في صافي إيرادات الفوائد/صافي الدخل من العائد (بالنسبة للبنوك الإسلامية)	١٢
منهجية احتساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية	١٥
الملحق ٢ - متطلبات الإفصاح العام الكمية والنوعية	٢٧

قائمة الاختصارات

مخاطر أسعار الفائدة للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة	IRRBB
مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة	PRRBB
عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال	ICAAP
صافي إيرادات الفوائد صافي الدخل من العائد (بالنسبة للبنوك الإسلامية)	NII
القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية	EVE
مصرف قطر المركزي	QCB
سعر الفائدة/العائد على القروض بين البنوك في لندن	LIBOR
مخاطر الهامش الائتماني للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة	CSRBB
لجنة الموجودات والالتزامات	ALCO
البنوك ذات التأثير الهام على النظام المالي	DSIB
نظم إدارة المعلومات	MIS
الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق	NMD
الرأس المال العادي بالشريحة الأولى	CET1
الريال القطري	QAR
التدفق النقدي	CF
معامل الخصم	DF
نسبة الدفعات المعجل سدادها	CPR
نسبة السحب المبكر على الودائع لأجل	TDRR
الرأس المال الإضافي بالشريحة الأولى	AT1

## أولاً: المقدمة

- (١) التعليمات في هذه الورقة تصف المنهجيات المحدثة لاحتساب متطلبات رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة. وتعتبر هذه التعليمات ملحقاً للإرشادات المعتمدة حالياً ويجب ان تُقرأ مع إرشادات تطبيق الدعامة الثانية لمقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال (ICAAP) الواردة في التعميم رقم ٢٠١٦/١٩.

## ثانياً: الغرض من التعليمات

- (٢) إن الغرض الأساسي من تحديث إرشادات تطبيق الدعامة الثانية لمقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال هو إدخال التعديلات الجديدة على إطار الدعامة الثانية المتبع من قبل مصرف قطر المركزي. تتضمن هذه التعديلات:

أ. تعريف أسلوب معياري (standardized approach) لاحتساب تأثير التغيرات في أسعار الفائدة/العائد على الغير في صافي إيرادات الفوائد/صافي الدخل من العائد (بالنسبة للبنوك الإسلامية) ( $\Delta$ Net Interest Income) والتغير في القيمة الاقتصادية لحقوق ملكية البنك ( $\Delta$ Economic Value of Equity) وفقاً للسيناريوهات المحددة في هذه التعليمات.

ب. توجيهات إضافية على عملية إدارة مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ومتطلبات محدثة للإفصاح العام عن نتائج وعمليات احتساب متطلبات رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر أسعار الفائدة/العائد.

## ثالثاً: نطاق التطبيق

- (٣) تنطبق هذه التعليمات على جميع البنوك الوطنية التجارية التقليدية والإسلامية على مستوى المجموعة (البنك وفروعه وشركاته التابعة داخل وخارج قطر).
- (٤) يجب على البنوك التقيد بالتعليمات الواردة في هذه الورقة اعتباراً من تاريخ موافاة مصرف قطر المركزي بتقرير ICAAP الشامل في ديسمبر وفقاً للمركز في نهاية سبتمبر من كل عام. وينبغي على البنوك استخدام النموذج المرفق رقم ٢ مع تقرير ICAAP السنوي.
- (٥) يجب على البنوك تقييم مخاطر أسعار الفائدة/العائد وفقاً لهذه التعليمات بشكل دائم خلال السنة وإخطار المصرف على الفور في حالة وجود أي تأثير هام على نسبة كفاية رأس المال.

## رابعاً: المفاهيم العامة لمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة

### مصادر مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة

- (٦) تتلخص مصادر مخاطر الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بما يلي:

أ. **مخاطر الفجوة Gap risk:** هي المخاطر الناشئة عن التغيرات في أسعار الفائدة/العائد للأدوات المالية ذات الأجل غير المماثلة. تنشأ مخاطر الفجوة بناءً على التغير في هيكل أسعار الفائدة/العائد السائدة سواء كان هذا التغير نتيجة تحركات متوازنة أو غير متوازنة لمنحنى الفائدة/العائد.

• **مخاطر نتيجة تحركات متوازنة:** عند قيام البنك بمنح قرض (تمويل) طويل الأجل بفائدة/بعائد ثابت من خلال وديعة قصيرة الأجل، قد يتعرض البنك لانخفاض في الدخل عند ارتفاع سعر الفائدة/العائد على الوديعة. يتم ذلك لأن التدفقات النقدية للقرض (التمويل) ثابتة في حين أن الفائدة/العائد المستحق الدفع على الوديعة البديلة للوديعة الحالية سيكون أعلى بعد استحقاق الوديعة.

• **مخاطر نتيجة تحركات غير متوازنة:** القيمة الاقتصادية لمركز طويل الأجل بمدة ١٠ سنوات لسند حكومي تم التحوط له بمركز أقصر أجلاً لسند حكومي لمدة ٥ سنوات يمكن أن ينخفض بشكل حاد نتيجة انحدار منحنى الفائدة/العائد (بالرغم من قيام البنك بالتحوط من مخاطر التغيرات المتوازنة لمنحنى الفائدة/العائد).

ب. **مخاطر الأساس basis risk:** هي المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي يتم إعادة تسعيرها وفقاً لمؤشرات أسعار فائدة/عائد مختلفة. عند تغير أسعار الفائدة/العائد، ينشأ اختلاف في مقدار التغير في التدفقات النقدية والأرباح للموجودات والالتزامات والبنود خارج الميزانية ذات الأجل المماثلة أو تواريخ إعادة تسعير مماثلة نتيجة عدم وجود ارتباط كامل بين التغير في أسعار الفائدة/العائد للمؤشرات المعتمدة. على سبيل المثال، قد يكون لدى البنك قرض (تمويل) عقاري تم تسعيره بالاعتماد على مؤشر أسعار الفائدة/العائد على القروض بين البنوك في سوق لندن LIBOR والذي يقوم بتمويله من خلال ودائع تعتمد على سعر مصرف قطر المركزي QCB rate. في السيناريو حيث يرتفع سعر مصرف قطر المركزي ويبقى مؤشر أسعار الفائدة/العائد في سوق لندن كما هو، يتأثر كل من الربحية والقيمة الاقتصادية لدى البنك. يتأثر صافي إيرادات الفوائد/صافي الدخل من العائد (بالنسبة للبنوك الإسلامية) من خلال اختلاف مقدار التغير في الأرباح من القرض (التمويل) العقاري والمدفوعات على أدوات التمويل التي يعاد تسعيرها. فيما تتأثر القيمة الاقتصادية من خلال تغيرات التدفقات النقدية المستقبلية لهذه الأدوات.

ت. مخاطر الخيارات optionality risk: هي المخاطر الناشئة عن الخيارات الصريحة عن عمليات المشتقات المالية أو الخيارات الضمنية الموجودة في موجودات والتزامات البنك حيث بإمكانية البنك أو عملائه التأثير على وقت وحجم التدفقات النقدية للمراكز المالية.

### خامساً: المبادئ التي يجب على البنوك اتباعها بالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة (IRRBB/PRRBB)

(٧) **المبدأ الأول:** تعتبر مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ذات أهمية لدى البنوك ويجب تحديدها، وقياسها ومتابعتها والتحكم فيها. بالإضافة إلى متابعة وتقييم مخاطر الهامش الائتماني Credit spread للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.

يجب أن يكون البنك على دراية بكافة العناصر المرتبطة بمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ويجب أن تتوافق إدارة مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة مع الإطار العام لإدارة المخاطر بالبنك وان تتماشى مع خطة العمل والأنشطة والموازنات المخطط لها. بالإضافة إلى ذلك يجب اعتماد منهجيات إدارة المخاطر وأساليب التحوط قبل أن تدخل حيز التطبيق.

يجب أن يقوم البنك بتحديد العناصر المرتبطة بمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمنتجات التي يتعامل فيها والأنشطة التي يزاولها والتأكد من خضوع تلك المنتجات والأنشطة لإجراءات وضوابط كافية. هذا ويجب أن تخضع المنتجات الجديدة المزمع طرحها لمراجعة دقيقة قبل البدء في التعامل بها وذلك للتأكد من الدراية الكافية بخصائص مخاطر أسعار الفائدة/العائد المصاحبة لتلك الأدوات.

(٨) **المبدأ الثاني:** يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية الرقابة على إدارة مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة وتحديد إطار المستوى المقبول لتلك المخاطر (risk appetite). وتتولى إدارة مخاطر أسعار الفائدة/العائد الإدارة التنفيذية في البنك من خلال لجنة الموجودات والالتزامات ALCO. يجب أن يكون لدى البنوك إطار لإدارة مخاطر أسعار الفائدة/العائد ملائم يتضمن مراجعات مستقلة دورية وتقييم لكفاية النظم لدى البنك.

### دور مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على دراية بطبيعة ومستوى مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بالإضافة إلى التأكد من اتخاذ الخطوات اللازمة لتحديدها وقياسها ومتابعتها والتحكم فيها بما يتماشى مع الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل المجلس في هذا الشأن.

يجب إخطار مجلس الإدارة بصفة منتظمة (على أساس ربع سنوي على الأقل) بشأن مستوى واتجاه مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بالبنك لاتخاذ الإجراءات اللازمة في التوقيت المناسب.

يجب أن يتوافر لدى أعضاء مجلس الإدارة الخبرة الكافية للإلمام والتعقيب على التقارير المعروضة عليهم بشأن مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.



يجب على مجلس الإدارة اعتماد كل من الآتي:

- حدود ملائمة لمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة متضمنة توضيح للإجراءات الواجب اتخاذها وكذا الموافقات اللازمة حال حدوث أية استثناءات والتأكد من الالتزام بتلك الحدود بصفة مستمرة.
- أساليب ونظم ومعايير كافية لقياس مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.
- إجراءات تقييم وتحديث السيناريوهات الخاصة بصدمات أسعار الفائدة/العائد واختبارات التحمل والافتراضات الأساسية المستخدمة في عملية تحليل مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.
- نظم شاملة للتقارير والمراجعة فيما يتعلق بمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.
- نظم فعالة للرقابة الداخلية وإدارة نظم المعلومات

يتعين على مجلس الإدارة التأكد من وجود فصل تام بين المهام والمسؤوليات المتعلقة بالعناصر الرئيسية لمخاطر أسعار الفائدة/العائد المتمثلة في تحديد وقياس ومتابعة والتحكم في هذه المخاطر وذلك لتفادي حصول تضارب محتمل في المصالح ويجب ان تتسم هذه المهام بالاستقلالية التامة عن الوظائف التي من صميم عملها اتخاذ مراكز بالبنك.

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من أن موظفي الإدارة التنفيذية لديهم الإمكانيات والمهارات اللازمة لفهم مخاطر أسعار الفائدة/العائد ووجود موارد كافية مكرسة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.

### لجنة الموجودات والالتزامات

يتعين على البنك التأكد من أن لجنة الموجودات والالتزامات تشمل ممثلين من الإدارات الرئيسية المرتبطة بإدارة مخاطر أسعار الفائدة/العائد وأن يكون لديهم السلطات المطلوبة لإدارة أعمال الوحدات التي من صميم عملها اتخاذ مراكز بالبنك وادارتها. هذا والتأكد من توافر قنوات اتصال ملائمة لنقل توجيهات اللجنة الى الإدارات المعنية.

يتعين على البنك التأكد من انعقاد اللجنة بشكل منتظم (بشكل شهري على الأقل) لمناقشة مخاطر أسعار الفائدة/العائد وأن تقوم برفع تقاريرها بهذا الشأن بشكل ربع سنوي للرئيس التنفيذي متضمنة توصيات لمجلس إدارة البنك.

### الرقابة الدورية

يجب أن يتم إجراء مراجعة دورية لعملية إدارة مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة من خلال المدقق الداخلي ومراقب الحسابات الخارجي للبنك على أن يتم رفع تقاريرهم لمجلس الإدارة وإبلاغ مصرف قطر المركزي بأي ملاحظات ذات شأن أو تأثير جوهري.

يجب أن يتضمن نطاق المراجعة التالي:

i. التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات والسقوف المعتمدة من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وتعليمات مصرف قطر المركزي

ii. أية تغييرات جوهرية من شأنها أن تؤثر على فعالية الضوابط الموضوعية (متضمنة التغييرات التي تطرأ على ظروف السوق، الأفراد، النظم الالكترونية، وهيكل الحدود)

iii. اتخاذ إجراءات تصعيدية ملائمة عند تجاوز أي من الحدود المعتمدة

(9) **المبدأ الثالث:** يجب ان يتم تحديد المستوى المقبول لمخاطر أسعار الفائدة/العائد في ضوء درجة تأثيرها على كل من القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وربحية البنك. ويتعين على البنك تطبيق حدود تستهدف الحفاظ على مراكز مخاطر أسعار الفائدة/العائد بما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول من البنك.

يجب ان يتم تحديد إطار مستوى المخاطر للبنك واعتماده من قبل مجلس الإدارة على أن يتضمن هذا الإطار السلطات والمسؤوليات الخاصة بإدارة مخاطر أسعار الفائدة/العائد. ويجب يحدد الأدوات المعتمدة للحد من هذه المخاطر وكذلك استراتيجيات التحوط المقبولة.

يجب ان يتم مراجعة السياسات الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بصفة دورية (على الأقل سنوياً) وتعديلها إذا تطلب الأمر.

### حدود المخاطر

- يجب أن تتماشى حدود مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة مع الأسلوب الذي ينتهجه البنك لقياس هذه المخاطر لديه. هذا ويجب أن تكون ملائمة لطبيعة وحجم ودرجة تعقد النشاط وكفاية رأس المال ومدى فعالية إدارة المخاطر لدى البنك.
- يجب تقييم أية مقترحات بشأن استخدام أدوات أو استراتيجيات جديدة (متضمنة استراتيجيات التحوط) للتأكد من توافر الموارد اللازمة لتحديد المخاطر التي قد تنشأ عن المنتجات أو الأنشطة الجديدة ولإدارتها بفعالية، والتحقق من أن الأنشطة المقترحة تتماشى مع مستوى المخاطر المقبول لدى البنك.
- يتعين توافر نظم تتيح إمكانية التحقق من أن المراكز التي تتجاوز أو من المحتمل أن تتجاوز الحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة تتلقى عناية فورية من الإدارة التنفيذية ويتم تصعيدها من دون تأخير.

(١٠) **المبدأ الرابع:** يجب أن يعتمد قياس مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة على نتائج كل من القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والربحية التي تقوم على عدد ملائم من صدمات أسعار الفائدة/العائد والسيناريوهات الخاصة باختبارات التحمل.

### أساليب القياس القائمة على أساس القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والربحية

يجب على البنك تحديد كافة المصادر الرئيسية التي قد ينشأ عنها مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة وتقييم أثر تغيرات السوق على الأنشطة الرئيسية لها. بالإضافة إلى أخذ أثر صدمات أسعار الفائدة/العائد على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والربحية، ومن ثم التأثير على قدرته في الاستمرار في نشاطه بشكل طبيعي.

### سيناريوهات صدمات أسعار الفائدة/العائد واختبارات التحمل

يجب على البنك احتساب أثر السيناريوهات المختلفة الخاصة بتغييرات أسعار الفائدة/العائد على كل من القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والربحية استناداً إلى:

- i. سيناريوهات داخلية لصدمات أسعار الفائدة/العائد معدة من جانب البنك في إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال تعكس هيكل مخاطر البنك
- ii. سيناريوهات اختبارات التحمل أخذاً في الاعتبار اتجاهات أسعار الفائدة/العائد التاريخية أو الافتراضية والتي قد تكون أكثر صرامة من سيناريوهات صدمات أسعار الفائدة/العائد العادية
- iii. سيناريوهات صدمات أسعار الفائدة/العائد المذكورة في الفقرات (٥٦) إلى (٥٩).
- iv. أية سيناريوهات صدمات أسعار الفائدة/العائد يقوم مصرف قطر المركزي بفرضها على البنك

### اختبارات التحمل

يجب ان يتوافق إطار اختبارات التحمل لمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة لدى البنك مع طبيعة وحجم ومدى تعقد أنشطة البنك والهيكل الكلي للمخاطر لديه.

يجب ان تكون السيناريوهات ذات نطاق واسع يسمح بتحديد مخاطر الفجوة المتوازية وغير المتوازية ومخاطر الأساس ومخاطر الخيارات.

يجب أن يتضمن إطار اختبارات التحمل:

- i. أهداف محددة بشكل واضح
- ii. سيناريوهات مصممة وفقاً لأعمال والمخاطر لديه
- iii. افتراضات موثقة بشكل جيد وآليات فعالة لإجراء الاختبارات

يتعين على البنوك ذات التأثير الهام على النظام المالي DSIBs تطبيق سيناريوهات تتسم بعدم استمرارية عمل البنك مصممة وفقاً لمجموعة متعددة من اختبارات التحمل لأسعار الفائدة/العائد ووفقاً للإطار الوارد في الإرشادات التفصيلية لخطة رأس المال لجميع البنوك والخطة العلاجية للبنوك ذات التأثير الهام على النظام المالي الصادرة عن مصرف قطر المركزي في التعميم رقم ٢٠١٤/٨٤.

**(١١) المبدأ الخامس:** يتعين على البنك الإلمام الكامل بالافتراضات السلوكية والافتراضات القائم عليها النماذج المستخدمة في قياس مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة. ويجب أن تكون هذه الافتراضات ملائمة من حيث المفهوم وأن تكون موثقة، كما يجب أن تكون تلك الافتراضات متوافقة مع استراتيجيات العمل لدى البنك ويتم اختبارها بدقة.

تتأثر القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والربحية كقياس لمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بعدد من الافتراضات المستخدمة لغرض القياس الكمي للمخاطر وبالتحديد الآتي:

- i. التوقعات الخاصة بتفعيل خيارات أسعار الفائدة/العائد (الصريحة والضمنية) من قبل البنك أو عملائه تحت صدمات أسعار فائدة وسيناريوهات اختبارات تحمل محددة
- ii. معالجة أرصدة وتدفقات الفائدة/العائد المدفوعة الناشئة عن الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق
- iii. معالجة حقوق الملكية لدى البنك عند احتساب القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية
- iv. الآثار الناتجة عن المعالجات المحاسبية للمراكز المالية المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة التي قد ينشأ عنها مخاطر أسعار الفائدة/العائد

يجب على البنك عند قياس مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة وضع تصور وافترضات بشأن تواريخ الاستحقاق أو إعادة التسعير لكل أداة مالية وكيف قد تختلف عن الأجل التعاقدية لتلك الأداة نتيجة ممارسة حق الخيار المرتبط بها.

**(١٢) المبدأ السادس:** يجب أن تستند نظم ونماذج قياس مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة على بيانات كاملة ودقيقة وأن تكون موثقة وتخضع لاختبارات للتحقق من دقة وسلامة عملية القياس. يجب أن تكون النماذج المستخدمة في قياس مخاطر أسعار الفائدة/العائد شاملة وتحكمها إجراءات للتحقق من النماذج قبل اعتمادها وذلك من خلال وحدة مراجعة مستقلة عن عملية تصميم وتطوير النماذج.

#### آليات القياس ودقة البيانات المستخدمة

تعتبر الدقة والتوقيت المناسب لعملية قياس مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة أمر ضروري لإدارة المخاطر والتحكم فيها بفعالية. هذا ويجب أن تكون آليات البنك قادرة على تحديد المصادر الرئيسية المسببة لمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة. ويتم تحديد الأسلوب الملائم للقياس وفقاً لخطوط الأعمال القائمة مع خصائص المخاطر المتعلقة بنشاط البنك.

يتعين على البنك لأغراض إدارة المخاطر ألا يعتمد على أسلوب قياس واحد وإنما يجب أن يستخدم آليات متنوعة ومتعددة للقياس لتقدير حجم مخاطر أسعار الفائدة/العائد ومدى تأثيرها على كل من القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وربحية البنك، على أن تتدرج من أساليب قياس بسيطة مبنية على أساليب محاكاة ثابتة باستخدام المحافظ الحالية إلى أساليب قياس ديناميكية أكثر تعقيداً.

## الرقابة على نماذج القياس

يجب أن يكون إطار مراجعة وتقييم نماذج قياس مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة موثق بشكل مناسب في سياسة يتم مراجعتها بشكل دوري واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

يجب ان تتضمن السياسة المسؤوليات الخاصة بالإدارة التنفيذية وتحدد الجهة المسؤولة عن تطوير وتطبيق واستخدام النماذج.

يجب أن يحدد إطار مراجعة وتقييم نماذج القياس العوامل التالية على الأقل:

- i. تقييم مدى سلامة المنهجيات القائمة عليها نماذج القياس
  - ii. المتابعة الدورية للنماذج
  - iii. نتائج التحليل المبينة على عملية اختبار المعايير الداخلية (على سبيل المثال مدى استقرار الودائع والسداد المعجل للقروض (التمويل) والسحب المبكر على الودائع لأجل وتسعير الأدوات المالية وغيرها)
- يجب أن يتم اجراء مراجعة لفعالية وسلامة النماذج المستخدمة في قياس المخاطر من خلال إدارة التدقيق الداخلي على أن تتم هذه المراجعة بشكل دوري خلال السنة وعقب إعداد تقرير ICAAP بشكل نهائي.
- (١٣) المبدأ السابع:** يجب الإقرار بصفة منتظمة عن نتائج القياس واستراتيجيات التحوط المتبعة لمجلس الإدارة على أن يتم الإقرار على أساس مجمع ولكل عملة على حدة.
- يجب عرض التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بصفة منتظمة على مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل دوري.
- يجب ان تتضمن التقارير المعدة للعرض على مجلس الإدارة العناصر التالية كحد أدنى:
- i. المراكز المجمعة لدى البنك مع الإيضاحات الكافية لإلقاء الضوء على مكونات الموجودات والالتزامات والتدفقات النقدية والاستراتيجيات التي تؤثر على مستوى واتجاه المخاطر.
  - ii. مدى الالتزام بالسياسات والحدود المعتمدة وتعليمات مصرف قطر المركزي
  - iii. الافتراضات الرئيسية لنماذج القياس مثل خصائص الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق، السداد المعجل على القروض (التمويل) ذات الفائدة/العائد الثابت، ... الخ.
  - iv. نتائج اختبارات التحمل متضمنة تقييم مدى حساسية الافتراضات والمعايير الرئيسية المستخدمة في هذا الشأن
  - v. عمليات المراجعة التي تمت للسياسات والإجراءات الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ومدى كفاية نظم القياس شاملة أية ملاحظات للمدقق الداخلي ومراقب الحسابات الخارجي.

**(١٤) المبدأ الثامن:** يجب الإفصاح العام عن المعلومات الخاصة بمراكز أسعار الفائدة/العائد المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة وكذا أساليب قياسها والتحكم فيها بصفة منتظمة.

يجب الإفصاح عن النتائج الخاصة بالقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والربحية في ضوء سيناريوهات صدمات أسعار الفائدة/العائد المفروضة من مصرف قطر المركزي في الفقرات (٥٦) إلى (٥٩). يتعين الإفصاح عن هذه المعلومات من خلال الملحق رقم ٢ الوارد في هذه التعليمات.

يجب أن يتم الإفصاح بشكل مفصل عن الجانب النوعي حتى يتسنى للأطراف ذات العلاقة في السوق ما يلي:

- i. متابعة حساسية ربحية وحقوق ملكية البنك نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة/العائد

- .ii فهم الافتراضات الرئيسية القائم عليها نظام القياس المتبع من البنك وفقاً لنظم إدارة المعلومات
- .iii الإلمام العام بمخاطر أسعار الفائدة/العائد لدى البنك وكيفية إدارتها

### عملية التقييم الاشرافي لمصرف قطر المركزي

١٥) سوف يقوم مصرف قطر المركزي بمراجعة مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة لدى البنوك وتقييم كفاية رأس المال لديها لمقابلة هذه المخاطر ومدى تأثيرها المحتمل على الأداء المالي المستقبلي للبنك.

١٦) إذا أسفرت عملية مراجعة مصرف قطر المركزي لمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة عن مخاطر مرتفعة نسبةً إلى الربحية أو القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية أو عدم كفاية إدارة تلك المخاطر وبما يتعدى ١٥% من الشريحة الأولى من رأس المال **Tier 1 capital** أو أقل من ذلك حسب تقدير المصرف، سيطلب مصرف قطر المركزي من البنوك المتجاوزة اتخاذ إجراء أو أكثر من الإجراءات التصحيحية التالية:

- تخفيض حجم مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة
- زيادة قاعدة رأس المال
- وضع قيود على معايير المخاطر الداخلية المعتمدة من قبل البنك
- تحسين الإطار العام لإدارة المخاطر بالبنك

قد يقوم مصرف قطر المركزي بالزام البنك برفع تقارير إضافية لمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.

### سادساً: منهجية احتساب متطلبات رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر أسعار الفائدة/العائد

١٧) يتوجب على البنوك احتساب متطلبات رأس المال المطلوب للدعامة الثانية لمقابلة مخاطر أسعار الفائدة/العائد كما هو وارد في ما يلي. على البنوك احتساب متطلبات رأس المال لكل عملة أجنبية رئيسية لدى البنك<sup>١</sup>. يقع على عاتق البنوك مسؤولية تقييم مستوى رأس المال الذي يجب أن يتوافر لديهم والتأكد من كفايته لمقابلة مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.

١٨) يتوجب على البنوك قياس أثر التحركات في أسعار الفائدة/العائد على كل من ربحية البنك والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وفقاً للسيناريوهات الواردة في الفقرات (٥٦) إلى (٥٩). يجب على البنوك الاحتفاظ بمتطلبات رأس مال وفقاً للمتطلبات المحتسبة وفقاً للأسلوب المعياري الموضح لمنهجية القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. لدى البنوك خيار الاحتفاظ بمتطلبات رأس المال كما تم احتسابها وفقاً لمنهجية الربحية وذلك في الحالة حيث ان متطلبات رأس المال المحتسبة وفقاً لهذه المنهجية أعلى من تلك المحتسبة وفقاً للقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية.

١٩) يتوجب على البنوك إدراج كافة المراكز ذات الحساسية للتغيرات في أسعار الفائدة/العائد على أساس التدفقات النقدية المتوقعة منها:

أ. الموجودات ذات الحساسية للتغيرات في أسعار الفائدة/العائد التي تتضمن الموجودات التي لم يتم استقطاعها من الرأس المال العادي بالشريحة الأولى CET1 وتستبعد الموجودات الثابتة مثل العقارات والموجودات غير الملموسة وحقوق الملكية.

ب. الالتزامات (متضمنة الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق) وتستبعد تلك التي تكوّن الرأس المال العادي بالشريحة الأولى CET1 وفقاً لمقررات بازل ٣

ت. البنود خارج الميزانية

٢٠) يتم تعريف التدفقات النقدية المتوقعة على النحو الآتي:

أ. التدفقات النقدية المتوقعة من أقساط أصل الدين (مثلاً على مدار الأجل المحدد بالعقد)

ب. التدفقات النقدية المتوقعة عند إعادة تسعير أصل الدين، تتم إعادة التسعير في أقرب تاريخ يُسمح فيه لكل من طرف البنك أو العميل بتغيير سعر الفائدة/العائد أو حين يتغير سعر الفائدة/العائد على أدوات مالية ذات فائدة/عائد متغير تلقائياً إثر تغير في مؤشر خارجي.

ت. التدفقات النقدية المتوقعة من سداد الفائدة/العائد على جزء من أصل الدين الذي لم يتم تسديده أو إعادة تسعيره، يجب إدراج عناصر الهامش (spread components) للفائدة/العائد وفقاً لتاريخ الاستحقاق المحدد بالعقد (بغض النظر عن إذا تمت إعادة تسعير أصل الدين)

### منهجية احتساب التغير في صافي إيرادات الفوائد/صافي الدخل من العائد (بالنسبة للبنوك الإسلامية)

٢١) ينبغي على البنوك إدراج جميع التدفقات النقدية المتوقعة (متضمنة الهوامش التجارية واي عناصر أخرى للهامش) من الموجودات والالتزامات والبنود خارج الميزانية المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ذات الحساسية للتغيرات في أسعار الفائدة/العائد.

٢٢) ينبغي على البنوك احتساب التغير في صافي إيرادات الفوائد/صافي الدخل من العائد بالنسبة للبنوك الإسلامية (ΔNI) عبر افتراض أنه سيتم استبدال أي تدفقات نقدية يتم استحقاقها أو إعادة تسعيرها بتدفقات نقدية مماثلة لها (من حيث القيمة وتاريخ إعادة التسعير وعناصر هامش سعر الفائدة/العائد)

٢٣) ينبغي على البنوك إدراج كافة المراكز حسب الفترات الزمنية الملائمة (وفقاً للجدول ١ أدناه) وبالنحو التالي:

<sup>١</sup> العملات الرئيسية حيث تشكل الموجودات أو الالتزامات بتلك العملة نسبة ٥% أو أكثر من إجمالي الموجودات أو الالتزامات لغير أغراض المتاجرة

- أ. في حالة الفائدة/العائد الثابت للموجودات أو الالتزامات، يتم الإدراج في الفترات الزمنية المختلفة على أساس الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق
- ب. في حالة الفائدة/العائد المتغير للموجودات أو الالتزامات، يتم الإدراج في الفترات الزمنية المختلفة على أساس الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير
- ت. يتم إدراج المشتقات المالية على أساس تاريخ إعادة التسعير المحدد في العقد
- ث. يتم إدراج البنود التي ليس لها تاريخ استحقاق (مثل الودائع تحت الطلب) على أساس الافتراضات المعتمدة من قبل البنك. قد تختلف معاملة هذه البنود عند احتساب التغير في صافي إيرادات الفوائد/صافي الدخل من العائد مقارنة بالمعاملة عند احتساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية ولكن سوف تخضع لنفس السقوف لنسبة الودائع الأساسية من إجمالي الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق والسقوف لمعدل أجل الاستحقاق للودائع الأساسية المحددة في منهجية احتساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية.

الجدول ١: جدول تواريخ الاستحقاق متضمن الفترات الزمنية لمدة سنة					
9-12 months ٩-١٢ أشهر (0.875Y)	6-9 months ٦-٩ أشهر (0.625Y)	3-6 months ٣-٦ أشهر (0.375Y)	1-3 months ١-٣ أشهر (0.1667Y)	0-1 months صفر - ١ أشهر (0.0417Y)	Overnight ليلة واحدة (0.0028Y)

- (٢٤) يتم احتساب صافي المركز لكل فترة زمنية من خلال إجراء مقاصة بين مراكز الموجودات والالتزامات في كل فترة زمنية
- (٢٥) ينبغي على البنوك اتباع سيناريو لارتفاع وانخفاض متساوي ومتوازي لمنحنى الفائدة/العائد بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس لعملة الريال القطري. يتم تطبيق هذا السيناريو على صافي المركز في كل فترة زمنية لمدة ١٢ شهر.
- (٢٦) إن الصدمات على سعر الفائدة/العائد الخالي من المخاطر المتسمة بارتفاع وانخفاض متساوي ومتوازي لكل عملة (c) لكل الفترات الزمنية ترد كالتالي:

$$\Delta R_{parallel,c}(t_k) = \pm \bar{R}_{parallel,c}$$

- (٢٧) سوف تُطبق الصدمات على سعر الفائدة/العائد المتساوية والمتوازية للعملات غير الريال القطري وفقاً لحجم الصدمات (نقطة أساس) الواردة في الجدول أدناه:

العملة	البيزو الأرجنتيني	الدولار الأسترالي	الريال البرازيلي	الدولار الكندي	الفرنك السويسري	اليوان الصيني	اليورو
السيناريو المتوازي	٤٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٥٠	٢٠٠

العملة	الاسترليني الجنيه	دولار هونج كونج	الروبية الاندونيسية	الروبية الهندية	الين الياباني	الوون الكوري الجنوبي	البيزو المكسيكي
السيناريو المتوازي	٢٥٠	٢٠٠	٤٠٠	٤٠٠	١٠٠	٣٠٠	٤٠٠

العملة	الروبل الروسي	الريال السعودي	الكرونا السويدي	الدولار السنغافوري	الليرة التركية	الدولار الأمريكي	الرائد الجنوب أفريقي	الجنيه المصري
السيناريو المتوازي	٤٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٥٠	٤٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٤٠٠



٢٨) يتم إجراء عملية جمع لصافي المركز لكل الفترات الزمنية للوصول إلى الأثر النهائي على ربحية البنك الناتج عن صدمات سعر الفائدة/العائد (ارتفاع وانخفاض متساوي ومتوازي).

٢٩) يتم قياس الأثر الناتج عن كل من الصدمات (أي الارتفاع والانخفاض المتساوي والمتوازي لسعر الفائدة/العائد) بالطريقة التالية:

$$\Delta NII = \Delta R \cdot \sum_{k:t_k < T} CF(k) \cdot (t_k \cdot DF(t_k) - T \cdot DF(T))$$

حيث

NII = صافي إيرادات الفوائد/ صافي الدخل من العائد بالنسبة للبنوك الإسلامية

R = الصدمات المتسمة بارتفاع وانخفاض منحني الفائدة/العائد

CF = التدفقات النقدية المرجحة في كل فترة زمنية k (أي صافي مركز الموجودات ذات الحساسية للتغيرات في أسعار الفائدة/العائد)

t<sub>k</sub> = منتصف (midpoint) كل فترة زمنية k

T = المدى الزمني لقياس الأثر (١٢ شهر)

DF = معامل الخصم (discount factor) المنطبق على الزمن t وفقاً لسعر الفائدة/العائد الخالي من المخاطر<sup>٢</sup> والذي يتم احتسابه كالتالي:

$$DF(t) = e^{(-\bar{R}(t) \cdot t)}$$

حيث

$\bar{R}$  = السعر الخالي من المخاطر (risk free rate) للزمن t

٣٠) يتم جمع الخسائر المحتملة (التأثير السلبي على الربحية) لكافة العملات لكل سيناريو على حدة بينما يتم تجاهل الأرباح المحتملة (التأثير الإيجابي على الربحية) لكافة العملات.

٣١) إن قيمة رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر أسعار الفائدة/العائد للتغير في القيمة الاقتصادية لحقوق ملكية البنك هي أعلى قيمة خسائر مجمعة لهذه السيناريوهات.

٣٢) ينبغي على البنوك موافاة مصرف قطر المركزي بالملحق رقم ٢ الذي يُظهر النتائج وفقاً لمنهجية احتساب التغير في صافي إيرادات الفوائد/ صافي الدخل من العائد الواردة أعلاه.

<sup>٢</sup> يتم احتساب معامل الخصم على أساس السعر الخالي من المخاطر للسند ذات القسيمة (الكوبون) الصفرية. يُعتبر منحني الفائدة/العائد الآمن لعقود مبادلة الفائدة/العائد (secured interest rate/profit rate swap) مثال مقبول لمنحني الفائدة/العائد الذي يمكن اعتماده.

### منهجية احتساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية

(٣٣) ينبغي على البنوك إدراج جميع التدفقات النقدية المتوقعة من الموجودات والالتزامات والبنود خارج الميزانية المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ذات الحساسية للتغيرات في أسعار الفائدة/العائد. ينبغي على البنوك الإعلان عن إذا تم إدراج أو استبعاد الهوامش التجارية وأي عناصر أخرى للهوامش.

(٣٤) ينبغي على البنوك استبعاد حقوق الملكية التابعة للبنك عند احتساب مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.

(٣٥) ينبغي على البنوك احتساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية عبر افتراض أنه لا يتم استبدال التدفقات النقدية التي تم استحقاقها بتدفقات نقدية جديدة.

(٣٦) يتوجب على البنوك احتساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية من خلال اتباع الخطوات التالية:

- الخطوة ١: يتم تصنيف المراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ذات الحساسية للتغيرات في أسعار الفائدة/العائد في الفئات التالية: مراكز قابلة للتوحيد amenable to standardization، الأقل قابلية للتوحيد less amenable والغير قابلة للتوحيد not amenable.
- الخطوة ٢: يتم إدراج كافة المراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ذات الحساسية للتغيرات في أسعار الفائدة/العائد على أساس التدفقات النقدية المتوقعة منها حسب الفترات الزمنية التاسعة عشر أو منتصف (midpoint) كل فترة زمنية منها وفقاً للجدول ٢ أدناه. لقد تم ذكر الطريقة التفصيلية لإدراج التدفقات النقدية في الفقرة (٣٧).
- الخطوة ٣: تتم عملية احتساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية لكل عملة على حده وفقاً للسيئاريوهات الستة للتحركات في أسعار الفائدة/العائد. لقد تم ذكر السيئاريوهات الستة في الفقرات (٥٦) إلى (٥٩).
- الخطوة ٤: تتم عملية احتساب معامل التحويل للتغيرات في قيمة خيارات سعر الفائدة/العائد (الصريحة أو الضمنية منها) ويتم إضافتها إلى قيمة التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. لقد تم ذكر طريقة معاملة خيارات سعر الفائدة/العائد في الفقرات (٦٠) إلى (٦١).
- الخطوة ٥: تتم عملية احتساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وفقاً للأسلوب المعياري بأخذ القيم الموجبة للخسائر المحتملة لكل سيئاريو من الستة سيئاريوهات على حده ومن ثم أخذ القيمة الموجبة الأعلى لهذه السيئاريوهات على أنها القيمة النهائية للتغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية.

(٣٧) ينبغي على البنوك إدراج كافة المراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة حسب الفترات الزمنية الملائمة لكل عملة حسب الفترات الزمنية أو منتصف (midpoint) كل فترة زمنية كما هو وارد في الجدول ٢ أدناه ووفقاً لمستوى قابليتها للتوحيد:

الجدول ٢: جدول تواريخ الاستحقاق متضمن ١٩ فترة زمنية							
1.5-2 years ١,٥ - ٢ سنوات (1.75Y)	1-1.5 years ١,٥-١ سنوات (1.25Y)	9-12 months ٩-١٢ أشهر (0.875Y)	6-9 months ٦-٩ أشهر (0.625Y)	3-6 months ٣-٦ أشهر (0.375Y)	1-3 months ١-٣ أشهر (0.1667Y)	0-1 months صفر - ١ أشهر (0.0417Y)	Overnight ليلة واحدة (0.0028Y)
			6-7 years ٦-٧ سنوات (6.5Y)	5-6 years ٥-٦ سنوات (5.5Y)	4-5 years ٤-٥ سنوات (4.5Y)	3-4 years ٣-٤ سنوات (3.5Y)	2-3 years ٢-٣ سنوات (2.5Y)
		Over 20 years أكثر من عشرين سنة (25Y)	15-20 years ١٥-٢٠ سنوات (17.5Y)	10-15 years ١٠-١٥ سنوات (12.5Y)	9-10 years ٩-١٠ سنوات (9.5Y)	8-9 years ٨-٩ سنوات (8.5Y)	7-8 years ٧-٨ سنوات (7.5Y)

• المراكز القابلة للتوحيد:

- المراكز ذات الفائدة/العائد الثابتة: ينم عن هذه المراكز تدفقات نقدية مؤكدة وفقاً لتواريخ الاستحقاق المحددة في العقد. يجب إدراج جميع الأقساط المتضمنة مستحقات الفائدة/العائد والأجزاء المستحقة من أصل الدين الدورية أو النهائية في منتصف الفترات الزمنية المتبقية حتى تواريخ الاستحقاق المحددة في العقد.
- المراكز ذات الفائدة/العائد المتغير: ينم عن هذه المراكز تدفقات نقدية لا يمكن ترجيحها بعد تاريخ إعادة التسعير ويمكن للبنك فقط ترجيح أنه سوف يُعاد ضبط القيمة الحالية لها إلى القيمة التعادلية (par) في هذا التاريخ. لذلك يجب معاملتها على أنها سلسلة مستحقات قبل تاريخ إعادة التسعير وإدراجها حسب تواريخ استحقاقها المحددة في العقد حتى تاريخ إعادة التسعير القادم. ومن ثم يجب إدراج الرصيد المتبقي على أساس تدفق نقدي بقيمة افتراضية تعادلية في منتصف الفترة الزمنية المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير.
- المراكز ذات خيارات سعر الفائدة/العائد الضمنية: على البنك تجاهل الخيار (المشترى أو المباع) عند إدراج التدفقات النقدية في الفترات الزمنية<sup>٣</sup>. يتم معاملة الخيارات الضمنية التي تم فصلها مع خيارات سعر الفائدة/العائد الصريحة.

• المراكز الأقل قابلية للتوحيد (less amenable to standardization):

- يتم استبعاد خيارات سعر الفائدة/العائد الصريحة المشتري والمباعة بالإضافة إلى الخيارات الضمنية<sup>٤</sup> (التي تم فصلها عن موجودات والتزامات البنك) من عملية الإدراج في الفترات الزمنية وتتم معاملتها وفقاً لما ورد في الفقرات (٦٠) إلى (٦١).

• المراكز الغير قابلة للتوحيد (not amenable to standardization):

- هي الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق، القروض ذات الفائدة/العائد الثابت الخاضعة للسداد المعجل، والودائع لأجل الخاضعة للسحب المبكر وتتم معاملتها وفقاً لما ورد في الفقرات (٣٨) إلى (٥٠).

الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق

٣٨) ينبغي على البنوك تصنيف الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق وفقاً لطبيعة الوديعة والمودع ويتم تصنيف الودائع لهذا الغرض إلى فئتين:

• الفئة الأولى (الأكثر استقراراً) وتتضمن:

- وداائع الأفراد أياً كان حجمها
- وداائع الشركات الصغيرة فقط التي لا يزيد إجمالي وداائع كل منها عن ٤ ملايين ريال قطري

• الفئة الثانية (الأقل استقراراً) وتتضمن باقي أنواع الودائع

<sup>٣</sup> على سبيل المثال، يتم إدراج قرض بفائدة/عائد متغير بسقف محدد لا يجب أن تقل عنه الفائدة/العائد أو أداة دين بفائدة/عائد بسقف محدد على أساس عدم وجود هذا السقف. أي أنه يتم افتراض أنه تمت إعادة تسعير المبلغ كاملاً في تاريخ إعادة التسعير ويتم إدراج الرصيد المتبقي كاملاً في الفترة الزمنية الملائمة. بالإضافة إلى ذلك، إن السندات التي تُعطي لمصدرها الحق في استرجاعها (callable bonds) التي صدرت عن بنك بفائدة/عائد ثابت تعامل على أساس أنه تم استحقاقها بحسب أطول تاريخ استحقاق محدد في العقد بغض النظر عن خيار استرجاعها.

<sup>٤</sup> مثال عن أداة تتمتع بالخيارات الضمنية هي القروض العقارية بفائدة/عائد متغير بسقف محدد ضمني لا يجب أن تقل عنه الفائدة أو تتجاوزها. يتم إدراج التدفقات النقدية على أساس أنها تابعة لقرض بفائدة/عائد ثابت حتى تاريخ إعادة التسعير القادم بغض النظر عن الخيار الضمني الذي تتم معاملته معاملة الخيار الصريح.

- ينبغي على البنوك تصنيف ودائع الفئة الأولى على أنها ودائع ذات معاملات منتظمة (transactional account) وودائع ذات معاملات غير منتظمة (non-transactional account). إن الودائع ذات المعاملات المنتظمة هي الودائع الخاصة بحسابات الراتب أو حسابات الودائع بدون فائدة/عائد. بينما تُعتبر الودائع الأخرى بخلاف ذلك ودائع ذات معاملات غير منتظمة.
- (٣٩) ينبغي على البنوك التمييز بين الأجزاء المستقرة (stable deposits) التي لا يتم السحب عليها باحتمالية عالية، والأجزاء غير المستقرة (non-stable deposits) من الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق وفقاً لنماذج تحليلية كافية لدراسة سلوك المودعين ومتضمنة بيانات تاريخية لتغير حجم هذه الودائع للعشر سنوات السابقة وأي بيانات ملائمة أخرى. إذا لم تتوافر بيانات لعشر سنوات لدى البنك، يسمح له بالاعتماد على بيانات تاريخية لأقل من عشر سنوات (٥ سنوات على الأقل).
- (٤٠) ينبغي على البنوك تحديد الودائع الأساسية (core deposits) على أنها الودائع المستقرة التي من غير المحتمل إعادة تسعيرها حتى تحت تغييرات كبيرة في سعر الفائدة/العائد واعتبار أي ودائع أخرى على أنها ودائع غير أساسية.
- (٤١) ينبغي على البنوك تقدير معدل الودائع الأساسية عبر اتباع الخطوتين أعلاه لكل فئة من الودائع وتجميع النتائج للوصول إلى حجم الودائع الأساسية الخاضعة للسقف المحددة في الجدول ٣ أدناه.
- (٤٢) ينبغي على البنوك إدراج الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق حسب الفترة الزمنية أو منتصف الفترة الزمنية المناسبة. هذا ويجب على البنوك افتراض أن الودائع غير الأساسية هي ودائع لليلة واحدة وإدراجها ضمن الفترة الزمنية الأولى أو منتصف الفترة الزمنية الأولى.
- (٤٣) ينبغي على البنوك تطوير عملية محددة لتوزيع التدفقات النقدية لكل فئة من الودائع الأساسية على الفترات الزمنية المناسبة وصولاً إلى السقف المحدد لمعدل أجل الاستحقاق لكل فئة كما هو وارد في الجدول ٢ أدناه.

الجدول ٣: السقف للودائع الأساسية ومعدل أجل الاستحقاق لكل فئة من الودائع		
السقف المحدد لمعدل أجل الاستحقاق للودائع الأساسية (بعدد السنوات)	السقف المحدد لنسبة الودائع الأساسية من إجمالي الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق (%)	
٥	٩٠	ودائع الفئة الأولى ذات معاملات منتظمة
٤,٥	٧٠	ودائع الفئة الأولى ذات معاملات غير منتظمة
٤	٥٠	ودائع الفئة الثانية

- (٤٤) بالنسبة للبنوك التي ليس لديها بيانات تاريخية كافية لدراسة سلوك المودعين والتي لا تتمتع بإمكانية لتوقع التدفقات النقدية للودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق، يجب عليها اعتبار أن تلك الودائع هي ودائع لليلة واحدة وإدراجها ضمن الفترة الزمنية الأولى.

الودائع لأجل الخاضعة لمخاطر السحب المبكر لعملاء الفئة الأولى من الودائع الأكثر استقراراً وفقاً للتعريف بالفقرة ٣٨ من هذه التعليمات<sup>٥</sup>

(٤٥) من الممكن معاملة الودائع لأجل على أنها التزامات بفائدة/عائد ثابت وإدراج التدفقات النقدية لها وفقاً للفتترات (أو منتصف الفترات الزمنية) المتبقية حتى تواريخ استحقاقها المحددة في العقد عند اقتناع مصرف قطر المركزي باستيفاء الشروط التالية:

• لا يتمتع المودع بحق قانوني لسحب الوديعة

• ينتج عن السحب المبكر لهذه الودائع غرامة مالية كافية لتعويض كل من الخسارة الناتجة عن عدم استحقاق الفائدة/العائد بين تاريخ السحب وتاريخ الاستحقاق المحدد في العقد وأيضاً التكلفة الاقتصادية لفسخ العقد.

(٤٦) إذا لم يتم استيفاء أي من الشروط المذكورة أعلاه، يتمتع المودع بخيار سحب الوديعة وعلى البنك اعتبار هذه الودائع خاضعة لمخاطر السحب المبكر. إذا كان لدى البنك وديعة لأجل لعميل من الفئة الثانية (وفقاً للتعريف بالفقرة ٣٨) لا تستوفي هذه الشروط، على البنك افتراض أن العميل سينفذ دوماً خيار السحب بالطريقة الأقل ربحاً للبنك (أي أنه يتم معاملة الخيار على هذه الوديعة معاملة الخيارات الصريحة).

(٤٧) ينبغي على البنوك تحديد النسبة الأساسية للسحب المبكر المتوقع على الودائع لأجل في الأوضاع العادية **baseline term deposit redemption rate** ( $TDRR_{o,c}^p$ ) لكل محفظة **p** حيث أن هذه المحفظة تتضمن ودائع لأجل متجانسة صادرة بالعملة **c**. على البنوك الاعتماد على هذه النسبة عند إدراج التدفقات النقدية في الفترات الزمنية. ويجب إدراج الودائع لأجل المتوقع سحبها باكراً في الفترة الزمنية الأولى (ليلة واحدة) أو منتصف الفترة الزمنية الأولى.

(٤٨) ينبغي على البنوك ضرب النسب الأساسية للسحب المبكر المشار إليها أعلاه في معاملات ضرب مرتبطة بسيناريوهات التحركات في أسعار الفائدة/العائد وذلك لاحتمال نسبة السحب المبكر لكل سيناريو. وأن معاملات الضرب هذه توضح احتمالية تغير سلوك المودعين في تنفيذ خيار السحب المبكر.

(٤٩) يتم احتساب نسبة السحب المبكر على الودائع لأجل لكل سيناريو من خلال المعادلة التالية:

$$TDRR_{i,c}^p = \min(1, u_i \cdot TDRR_{o,c}^p)$$

حيث

$TDRR_{o,c}^p$  = النسبة الأساسية للسحب المبكر المتوقع على الودائع لأجل في الأوضاع العادية

$u_i$  = معامل الضرب المرتبط بالسيناريوهات كما هو وارد في الجدول ٥

<sup>٥</sup> إن الطريقة الواردة في هذا القسم تُطبّق فقط على الخيارات الضمنية لعملاء الفئة الأولى. في حال كان هناك خيارات لعملاء الفئة الثانية وهذه الخيارات قد تغير نمط التدفقات النقدية، على البنوك تضمين هذه الخيارات في فئة خيارات سعر الفائدة/العائد الصريحة (المراكز الأقل قابلية للتوحيد).

الجدول ٥: نسبة السحب المبكر على الودائع لأجل حسب كل سيناريو		
معامل الضرب $u_i$	السيناريو	رقم السيناريو (i)
١,٢	ارتفاع متوازي ومتساوي Parallel up	١
٠,٨	انخفاض متوازي ومتساوي Parallel down	٢
٠,٨	انخفاض الأسعار القصيرة الأجل وارتفاع الأسعار الطويلة الأجل Steepener	٣
١,٢	ارتفاع الأسعار القصيرة الأجل وانخفاض الأسعار الطويلة الأجل Flattener	٤
١,٢	ارتفاع الأسعار القصيرة الأجل فقط Short rates up	٥
٠,٨	انخفاض الأسعار القصيرة الأجل فقط Short rates down	٦

٥٠) يتم احتساب التدفقات النقدية للودائع لأجل المتوقع سحبها باكراً حسب كل سيناريو بالطريقة التالية:

$$CF_{i,c}^p(1) = TD_{o,c}^p \cdot TDRR_{i,c}^p$$

حيث

$$TD_{o,c}^p = \text{الرصيد المتبقي من الودائع لأجل في المحفظة } p$$

قروض بفائدة ثابتة/عائد ثابت خاضعة لمخاطر السداد المعجل لعملاء التجزئة وفقاً للتعريف الوارد في تعليمات مصرف قطر المركزي لنسبة كفاية رأس المال<sup>٦</sup>

٥١) ينبغي على البنوك اعتماد المنهجية الواردة أدناه لتحديد التدفقات النقدية للقروض بافتراض أنه لا يتم فرض تكلفة إضافية للدفعات المعجل سدادها على المقترض أو عندما يتم فرضها فقط للدفعات المعجل سدادها التي تتجاوز حد معين.

٥٢) ينبغي على البنوك تحديد النسبة الأساسية لدفعات القروض المتوقع تعجيل سدادها في الأوضاع العادية **baseline conditional prepayments rate** ( $CPR_{o,c}^p$ ) لكل محفظة **p** حيث أن المحفظة تتضمن قروض متجانسة خاضعة للسداد المعجل وصادرة بالعملة **c** وفقاً للهيكل الزمني السائد لأسعار الفائدة/العائد.

٥٣) ينبغي على البنوك ضرب النسب الأساسية المشار إليها أعلاه في معاملات ضرب مرتبطة بسيناريوهات التحركات في أسعار الفائدة/العائد وذلك لاحتساب نسبة الدفعات المعجل سدادها لكل سيناريو. إن معاملات الضرب هذه توضح احتمالية تغير سلوك المقترضين في تنفيذ خيار السداد المعجل.

٥٤) يتم احتساب نسبة الدفعات المعجل سدادها لكل سيناريو من خلال المعادلة التالية:

$$CPR_{i,c}^p = \min(1, \gamma_i \cdot CPR_{o,c}^p)$$

حيث

$CPR_{o,c}^p$  = النسبة الأساسية لدفعات القروض المتوقع تعجيل سدادها في الأوضاع العادية

$\gamma_i$  = معامل الضرب المرتبط بالسيناريوهات كما هو وارد في الجدول ٤

الجدول ٤: نسبة الدفعات المعجل سدادها حسب كل سيناريو		
رقم السيناريو (i)	السيناريو	معامل الضرب $\gamma_i$
١	ارتفاع متوازي ومتساوي Parallel up	٠,٨
٢	انخفاض متوازي ومتساوي Parallel down	١,٢
٣	انخفاض الأسعار القصيرة الأجل وارتفاع الأسعار الطويلة الأجل Steepener	٠,٨
٤	ارتفاع الأسعار القصيرة الأجل وانخفاض الأسعار الطويلة الأجل Flattener	١,٢
٥	ارتفاع الأسعار القصيرة الأجل فقط Short rates up	٠,٨
٦	انخفاض الأسعار القصيرة الأجل فقط Short rates down	١,٢

<sup>٦</sup> إن الطريقة الواردة في هذا القسم تُطبَّق فقط على الخيارات الضمنية لعملاء التجزئة. في حال كان هناك خيارات لعملاء غير عملاء التجزئة وهذه الخيارات قد تغير نمط التدفقات النقدية، على البنوك تضمين هذه الخيارات في فئة خيارات سعر الفائدة/العائد الصريحة (المراكز الأقل قابلية للتوحيد).

٥٥) من الممكن فصل الدفعات المعجل سدادها على القروض بفائدة/عائد ثابت إلى دفعات ثابتة متضمنة أثر السداد المعجل ودفعات معجل سدادها غير معدلة<sup>٧</sup>:

$$CF_{i,c}^p(k) = CF_{i,c}^s(k) + CPR_{i,c}^p \cdot N_{i,c}^p(k-1)$$

حيث

$$CF_{i,c}^s(k) = \text{الدفعات الثابتة للفائدة/العائد ولأصل القرض}$$

$$N_{i,c}^p(k-1) = \text{القيمة الافتراضية للرصيد المتبقي من أصل القرض في الفترة الزمنية k-1}$$

---

<sup>٧</sup> يُعنى بالدفعات غير المعدلة تلك الدفعات المعجل سدادها (أو أجزاء منها) التي لا يتم فرض تكلفة إضافية على المقترض



سيناريوهات للتحركات في أسعار الفائدة/العائد

٥٦ وفقاً للأسلوب المعياري، يتعين على البنوك تقييم مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بحسب السيناريوهات المحددة:

السيناريو	وصف السيناريو	نطاق التطبيق
ارتفاع متوازي ومتساوي Parallel up	ارتفاع الأسعار القصيرة الأجل والأسعار الطويلة الأجل - ارتفاع متوازي ومتساوي	الربحية والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية
انخفاض متوازي ومتساوي Parallel down	انخفاض الأسعار القصيرة الأجل والأسعار الطويلة الأجل - انخفاض متوازي ومتساوي	الربحية والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية
انخفاض الأسعار القصيرة الأجل وارتفاع الأسعار طويلة الأجل Steeper	انخفاض الأسعار القصيرة الأجل وارتفاع الأسعار الطويلة الأجل - تغير في هيكل أسعار الفائدة/العائد يؤثر على كل من الأسعار الطويلة الأجل والقصيرة الأجل	القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية
ارتفاع الأسعار القصيرة الأجل وانخفاض الأسعار طويلة الأجل Flattener	ارتفاع الأسعار القصيرة الأجل وانخفاض الأسعار الطويلة الأجل - تغير في هيكل أسعار الفائدة/العائد يؤثر على كل من الأسعار الطويلة الأجل والقصيرة الأجل	القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية
ارتفاع الأسعار القصيرة الأجل فقط Short rates up	ارتفاع الأسعار القصيرة الأجل فقط - حيث التغير الأقصى يأتي في منتصف الفترة الزمنية الأقصر	القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية
انخفاض الأسعار القصيرة الأجل فقط Short rates down	انخفاض الأسعار القصيرة الأجل فقط - حيث التغير الأقصى يأتي في منتصف الفترة الزمنية الأقصر	القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية

٥٧ يتعين على البنوك تطبيق الصدمات على سعر الفائدة/العائد الخالي من المخاطر لكل عملة من خلال المعادلات التالية:

- ارتفاع أو انخفاض متوازي ومتساوي لكل عملة  $c$  لكل الفترات الزمنية:

$$\Delta R_{parallel,c}(t_k) = \pm \bar{R}_{parallel,c}$$

- ارتفاع أو انخفاض في الأسعار القصيرة الأجل لكل عملة  $c$ . تتناقص هذه الصدمة نحو الصفر من خلال معامل الضرب  $S_{short}(t_k)$  حيث  $x=4$ ، وذلك في الفترة الزمنية الأطول في هيكل أسعار الفائدة/العائد.<sup>٨</sup>

$$\Delta R_{short,c}(t_k) = \pm \bar{R}_{short,c} \cdot S_{short,c}(t_k)$$

حيث

$$S_{short,c}(t_k) = e^{-\frac{t_k}{x}}$$

- انخفاض الأسعار القصيرة الأجل وارتفاع الأسعار طويلة الأجل Steepener لكل عملة  $c$ :

$$\Delta R_{steepener,c}(t_k) = -0.65 \cdot |\Delta R_{short,c}(t_k)| + 0.9 \cdot |\Delta R_{long,c}(t_k)|$$

حيث

$$\Delta R_{short,c}(t_k) = \pm \bar{R}_{short,c} \cdot S_{short,c}(t_k) = \pm \bar{R}_{short,c} \cdot e^{-\frac{t_k}{x}}$$

<sup>٨</sup> إن قيمة  $x$  في المعادلة  $e^{-\frac{t_k}{x}}$  تتحكم بمستوى استنزاف الصدمة.

$$\Delta R_{long,c}(t_k) = \pm \bar{R}_{long,c} \cdot S_{long,c}(t_k) = \pm \bar{R}_{long,c} \cdot (1 - e^{-\frac{t_k}{x}})$$

• ارتفاع الأسعار القصيرة الأجل وانخفاض الأسعار الطويلة الأجل Flatteners لكل عملة c:

$$\Delta R_{flattener,c}(t_k) = +0.8 \cdot |\Delta R_{short,c}(t_k)| - 0.6 \cdot |\Delta R_{long,c}(t_k)|$$

حيث

$$\Delta R_{short,c}(t_k) = \pm \bar{R}_{short,c} \cdot S_{short,c}(t_k) = \pm \bar{R}_{short,c} \cdot e^{-\frac{t_k}{x}}$$

$$\Delta R_{long,c}(t_k) = \pm \bar{R}_{long,c} \cdot S_{long,c}(t_k) = \pm \bar{R}_{long,c} \cdot (1 - e^{-\frac{t_k}{x}})$$

٥٨) يتم تطبيق الصدمات (نقطة أساس) على سعر الفائدة/العائد الخالي من المخاطر للعملات المختلفة كما يلي<sup>٩</sup>:

العملة	الريال القطري	البيزو الأرجنتيني	الدولار الأسترالي	الريال البرازيلي	الدولار الكندي	الفرنك السويسري	اليوان الصيني	اليورو
السيناريو المتوازي parallel	٢٠٠	٤٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٥٠	٢٠٠
سيناريو القصير الأجل Short	٣٠٠	٥٠٠	٤٥٠	٥٠٠	٣٠٠	١٥٠	٣٠٠	٢٥٠
سيناريو الطويل الأجل Long	١٥٠	٣٠٠	٢٠٠	٣٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠
العملة	الجنيه الاسترليني	دولار هونج كونج	الروبية الاندونيسية	الروبية الهندية	الين الياباني	الوون الكوري الجنوبي	البيزو المكسيكي	
السيناريو المتوازي parallel	٢٥٠	٢٠٠	٤٠٠	٤٠٠	١٠٠	٣٠٠	٤٠٠	
سيناريو القصير الأجل Short	٣٠٠	٢٥٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠	٤٠٠	٥٠٠	
سيناريو الطويل الأجل Long	١٥٠	١٠٠	٣٥٠	٣٠٠	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	

<sup>٩</sup> إذا كان لدى البنك مخاطر سعر فائدة/عائد في عملات رئيسية غير مدرجة في الجدول أعلاه، يتوجب على البنك اللجوء الى الصدمات المدرجة في تعليمات الجهة الاشرافية للبلد الذي أصدر هذه العملة. وفي حال لا تتواجد أي تعليمات صادرة عن الجهة الاشرافية عن الصدمات لهذه العملة، يتوجب على البنك اعتماد الصدمات للريال القطري شرط الحصول على عدم ممانعة من مصرف قطر المركزي.

ملحق لإرشادات تطبيق الدعامة الثانية لمقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال (ICAAP)

العملة	الروبل الروسي	الريال السعودي	الكرونا السويدي	الدولار السنغافوري	الليرة التركية	الدولار الأميركي	الرائد الجنوب أفريقي	الجنيه المصري
السيناريو المتوازي parallel	٤٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٥٠	٤٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٤٠٠
سيناريو القصير الأجل Short	٥٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٥٠٠	٣٠٠	٥٠٠	٥٠٠
سيناريو الطويل الأجل Long	٣٠٠	١٥٠	١٥٠	١٠٠	٣٠٠	١٥٠	٣٠٠	٣٠٠

٥٩) على البنوك الالتزام بالحد أدنى (وهو ٢٠٠ - نقطة أساس) لسعر الفائدة/العائد بعد تطبيق الصدمات الستة لتغير سعر الفائدة/العائد.

### خيارات سعر الفائدة/العائد

٦٠) ينبغي على البنوك احتساب معامل تحويل للتغيرات في قيمة خيارات سعر الفائدة/العائد (الصريحة أو الضمنية منها) ١٠.

٦١) تتم عملية الاحتساب من خلال المعادلة التالية:

$$KAO_{i,c} = \sum_{o=1}^{n_c} \Delta FVAO_{i,c}^o - \sum_{q=1}^{m_c} \Delta FVAO_{i,c}^q$$

حيث

١)  $KAO_{i,c}$  هو معامل التحويل كمقياس لمخاطر خيارات سعر الفائدة/العائد

٢)  $\sum_{o=1}^{n_c} \Delta FVAO_{i,c}^o$  هو التغير في قيمة كل خيار مباع  $o$  بالعملة  $c$  ولكل سيناريو  $i$

يتم احتساب هذا المبلغ على أساس قيمة الخيار لحامل الخيار<sup>١١</sup> (بالاعتماد على المنحنى الجديد للعملة  $c$  وفق السيناريو  $i$  وبافتراض ارتفاع تقديري لدرجة التقلب volatility بنسبة ٢٥%) ناقص قيمة الخيار المباع بالنسبة لحامل الخيار وفق المنحنى للعملة  $c$  في تاريخ التقييم valuation date.

٣)  $\sum_{q=1}^{m_c} \Delta FVAO_{i,c}^q$  هو التغير في قيمة كل خيار مشتري  $q$  بالعملة  $c$  وفق كل سيناريو  $i$

يتم احتساب هذا المبلغ على أساس تغير قيمة الخيار بين السيناريو  $i$  والهيكل الحالي لأسعار الفائدة/العائد مدمجة بارتفاع تقديري لدرجة التقلب volatility بنسبة ٢٥%

٤)  $n_c$  عدد الخيارات المباعة بالعملة  $c$

٥)  $m_c$  عدد الخيارات المشتري بالعملة  $c$

١٠ يتم تطبيق الطريقة المذكورة على الخيارات المباعة. لدى البنك الخيار بإدراج جميع الخيارات المشتري أو ادراج فقط الخيارات المستخدمة في تحوط الخيارات المباعة. بالنسبة للخيارات المشتري التي تم استبعادها، على البنك زيادة اي تغيرات في القيمة السوقية المنعكسة في الرأس المال للنسب الرقابية (AT1، CET1، إجمالي رأس المال) على مقياس مخاطر خيارات سعر الفائدة/العائد KAO  
١١ يجب الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي على المنهجية المتبعة في تقدير التغير في قيمة الخيار

**عملية قياس القيمة الاقتصادية لحقوق ملكية البنك وفقاً للأسلوب المعياري**

(٦٢) بعد ادراج جميع التدفقات النقدية في الفترات الزمنية أو منتصف الفترات الزمنية المناسبة، ويتم عمل مقاصة بين الموجودات والالتزامات للوصول الى صافي المركز (فائض أو عجز) في كل من الفترات الزمنية أو منتصفها.

(٦٣) ينبغي على البنوك قياس القيمة الاقتصادية لحقوق ملكية البنك لكل عملة على حدة وفق السيناريو **i** كالتالي:

بالاعتماد على الفترات الزمنية

$$\Delta EVE_{i,c} = \sum_{k=1}^K CF_{0,c}(k) \cdot DF_{0,c}(t_k) - \sum_{k=1}^K CF_{i,c}(k) \cdot DF_{i,c}(t_k) + KAO_{i,c}$$

بالاعتماد على منتصف الفترات الزمنية

$$\Delta EVE_{i,c} = \sum_{k=1}^K CF_{0,c}(t_k) \cdot DF_{0,c}(t_k) - \sum_{k=1}^K CF_{i,c}(t_k) \cdot DF_{i,c}(t_k) + KAO_{i,c}$$

حيث

(١) CF هو التدفق النقدي في كل فترة زمنية / منتصف الفترة الزمنية

(٢)  $t_k$  هو منتصف الفترة الزمنية k

(٣) DF هو معامل الخصم discount factor الخاص بكل فترة والتي يتم احتسابه وفقاً لسعر الفائدة/العائد الخالي من المخاطر<sup>١٢</sup>:

$$DF(t_k) = e^{(-\bar{R}(t_k) \cdot t_k)}$$

حيث  $\bar{R}$  هو سعر الفائدة/العائد الخالي من المخاطر في الزمن  $t_k$

(٤)  $KAO_{i,c}$  هو معامل التحويل كمقياس لمخاطر خيارات سعر الفائدة/العائد

(٦٤) يتم جمع الخسائر المحتملة  $\Delta EVE_{i,c}$  لكافة العملات لكل سيناريو على حدة بينما يتم تجاهل الأرباح المحتملة لكافة العملات.

(٦٥) إن قيمة رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر أسعار الفائدة/العائد على القيمة الاقتصادية لحقوق ملكية البنك هي أعلى قيمة خسائر لهذه السيناريوهات.

(٦٦) ينبغي على البنوك عرض نتائج عملية احتساب مخاطر أسعار الفائدة/العائد على القيمة الاقتصادية لحقوق ملكية البنك وفقاً للمنهجية الواردة أعلاه وذلك من خلال الملحق رقم ٢.

<sup>١٢</sup> يتم احتساب معامل الخصم على أساس السعر الخالي من المخاطر للسند ذات القسيمة (الكوبون) الصفرية. يُعتبر منحني الفائدة/العائد الآمن لعقود مبادلة الفائدة/العائد (secured interest rate/profit rate swap) مثال مقبول لمنحني الفائدة/العائد الذي يمكن اعتماده.

في حال قام البنك بتضمين الهوامش التجارية واي عناصر أخرى للهامش في التدفقات النقدية، يتوجب عليه احتساب معامل الخصم وفق سعر الفائدة/العائد الخالي من المخاطر متضمن الهوامش التجارية والعناصر الأخرى للهامش

## الملحق ٢ - متطلبات الإفصاح العام الكمية والنوعية

المحتوى: البيانات الكمية				
دورية الإفصاح: سنوياً كما في نهاية السنة المالية				
شكل النموذج: ثابت غير قابل للتغيير				
الايضاحات المرفقة: الايضاحات بشأن أهمية المبالغ التي تم الإفصاح عنها وأي تغييرات هامة في مستوى مخاطر أسعار الفائدة/العائد مقارنة بفترة الإفصاح السابقة				
التغير في ربحية البنك ( $\Delta NII$ )		التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية ( $\Delta EVE$ )		ألف ريال قطري
T-1	T	T-1	T	الفترة الزمنية
				ارتفاع متوازي ومتساوي Parallel up
				انخفاض متوازي ومتساوي Parallel down
				انخفاض الأسعار القصيرة الأجل وارتفاع الأسعار طويلة الأجل Steepener
				ارتفاع الأسعار القصيرة الأجل وانخفاض الأسعار الطويلة الأجل Flattener
				ارتفاع الأسعار القصيرة الأجل فقط Short rates up
				انخفاض الأسعار القصيرة الأجل فقط Short rates down
				القيمة القصوى
	T-1		T	الفترة الزمنية
				الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية Tier 1 capital
<b>التعاريف</b>				
يتوجب على البنك الإفصاح عما يلي لكل سيناريو من السيناريوهات المحددة وذلك للفترة الزمنية الحالية والفترة السابقة:				
<ul style="list-style-type: none"> <li>التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وفقاً لحسابات البنك الداخلية وبالاعتماد على تواريخ الاستحقاق الفعلية للموجودات والالتزامات من دون استبدالها بأي استحقاقات مفترضة ووفقاً لنتائج الأسلوب المعياري المذكور في هذه التعليمات</li> <li>التغير في ربحية البنك المتوقعة على مدى ١٢ شهراً مقارنة بالتقديرات الداخلية للبنك وذلك بالاعتماد على أنه سيتم استبدال أي تدفقات نقدية سوف يتم استحقاقها أو إعادة تسعيرها بتدفقات نقدية مماثلة لها والاعتماد على صدمة فورية</li> </ul>				

الغرض من الملحق: تزويد مصرف قطر المركزي بوصف لأهداف إدارة المخاطر والسياسات المتعلقة بمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.	
المحتوى: البيانات الكمية والنوعية. البيانات الكمية مستندة على البيانات في تاريخ التقرير.	
دورية الإفصاح: سنوياً	
شكل النموذج: قابل للتغيير	
<b>الإفصاح النوعي</b>	
أ	وصف لكيفية تعريف البنك لمخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة لغرض قياس ومراقبة المخاطر
ب	وصف لاستراتيجيات البنك لإدارة وتخفيف مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة. على سبيل المثال: مراقبة القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والربحية وفقاً للحدود المعتمدة، أساليب التحوط، تطبيق اختبارات التحمل، تحليل النتائج، دور المراجعة المستقلة، دور ومسؤوليات لجنة الموجودات والالتزامات ALCO، ممارسات البنك للتأكد من فعالية وسلامة النماذج، إجراء تحديثات بالوقت المناسب استجابة إلى أحوال السوق المتغيرة.
ج	دورية قياس مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ووصف للإجراءات المحددة لتخفيف الحساسية نحو هذه المخاطر.
د	وصف للصدمات واختبارات التحمل لأسعار الفائدة/العائد المعتمدة من قبل البنك لتقدير التغير في القيمة الاقتصادية والربحية.
هـ	عندما تكون الافتراضات الأساسية القائمة في نظم البنك (أي معيار EVE الذي يتم اعتماده داخلياً لغير غرض الإفصاح ومثلاً للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال) مختلفة عن الافتراضات المحددة في الجدول أعلاه، يتوجب على البنك توثيق هذه الافتراضات وتحديد تأثيرها وتوضيح الأساس المنطقي لاعتمادها (على سبيل المثال البيانات التاريخية، الأبحاث المنشورة، قرارات وتحليل إدارة البنك)
و	وصف مختصر لأساليب التحوط من مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة والمعاملة المحاسبية لها
ز	وصف مختصر للافتراضات الأساسية القائمة في نماذج البنك والمعتمد عليها في احتساب التغير في القيمة الاقتصادية والربحية في الجدول أعلاه. يتضمن هذا الوصف: <ul style="list-style-type: none"> <li>• للتغير في القيمة الاقتصادية، إذا تم تضمين الهوامش التجارية وأي عناصر أخرى للهامش في التدفقات النقدية أو عند احتساب معامل الخصم</li> <li>• كيفية تحديد معدل تاريخ إعادة التسعير للودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق (متضمنة أي خصائص لمنتج معين قد يؤثر على تقييم النمط السلوكي لإعادة تسعير هذه الودائع)</li> <li>• المنهجية المعتمدة لتقدير نسبة الدفعات المعجل سدادها لقروض (تمويل) العملاء وتقدير نسبة السحب المبكر على الودائع لأجل وأي افتراضات أخرى مهمة</li> <li>• أي افتراضات أخرى (متضمنة تلك الافتراضات للأدوات ذات خيارات سلوكية والتي قد تم استثناءها) ذات تأثير مهم على قيمة التغير في القيمة الاقتصادية أو الربحية كما في الجدول أعلاه مرفقة بتوضيح لسبب أهميتها</li> </ul>
ح	(بند اختياري) أي بيانات أخرى يود البنك الإفصاح عنها بشأن تفسير أهمية وحساسية معايير مخاطر أسعار الفائدة/العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة التي تم الإفصاح عنها و/أو تفسير أي تغييرات هامة في مستوى مخاطر أسعار الفائدة/العائد مقارنة بفترة الإفصاح السابقة
<b>الإفصاح الكمي</b>	
١	معدل تاريخ إعادة التسعير للودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق
٢	أطول تاريخ إعادة تسعير للودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق